الفصل الأول

كيف تفكر إسرائيل

المنطق العسكرى الإسرائيلى والحرب القادمة

المبحث الأول: ميدان المعركة.

المبحث الثانى: الحرب المقبلة .. والشرق الأوسط.

المبحث الثالث: منطقة الشرق الأوسط

الإدارة العربية والحقائق الجديدة.

المحور الأول: الجسد العربى .. وعناصر القوة.

المحور الثانى: حرب لبنان .. وتطور الفكر اليهودى.

المبحث الرابع: ميلاد المجتمع العربى الجماهيرى

والتخطيط للتعامل مع المنطقة.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

ميدان المعركة القادمة بين العرب وإسرائيل

تحت هذا العنوان كتب د. حامد عبد الله ربيع:

«الذى نعيشه فى هذه اللحظة يذكرنا بعمليات خلط مشابهة، حدثت فى كلا النموذجين السابقين، وبصفة خاصة قبل اندلاع حرب الخليج، حتى أن أى مُحلل محايد لم يستطع إلا أن يتساءل وهو غير مصدق إلى أين؟ من كان يتصور تحالفا بين إيران وإسرائيل ومن كان يستطيع أن يتصور ليبيا ترسل قذائفها إلى طهران لتدك بها بغداد؟ ومن كان يستطيع أن يتوقع استمرار حرب ضروس بهذه الوحشية خلال ثمانية أعوام؟ نفس الغموض لابد أن نطرحه اليوم، هل انتهت حقيقة حرب الخليج؟ وكيف حدثت هذه المجازر التى يتحدث عنها الجميع برعب فى لبنان؟ وهذه الانتفاضة فى أرض فلسطين، وما مصيرها، وما معنى هذا التصريح الذى خرج به علينا رئيس الحكومة الإسرائيلية بخصوص إجراء انتخابات فى الضفة والقطاع؟ ما معنى ذلك؟ نحن نعلم أن المخطط الإسرائيلى أساسه تهويد بصفة خاصة الضفة، وطرح مصيرها للاستفتاء العام بعد أن تكون الحكومة الإسرائيلية قد ضمنت مقدما نتيجة الاستفتاء بطلب أهالى الضفة الانضمام إلى إسرائيل، هذا المخطط كشفنا عنه منذ عدة أعوام فى دراسة جماعية أجريناها لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام 1984، لا تزال تغط فى النوم فى مكاتب المنظمة، فما هى علاقة هذا الذى يطرحه المسؤول الإسرائيلى بالمخطط الصهيونى، الذى يعود إلى مناقشات مجلس الوزراء عندما كان لايزال بن جوريون يترأس جلساته؟

تساؤلات يجب على كل مفكر أن يطرحها، ولا يجوز أن تخدعنا بذلك الخصوص تصريحات الرئيس «بوش»، ولنتذكر قبله الرئيس «كارتر» وكيف تلاعب بكل أقوله، ولنتذكر أيضا أن إسرائيل جزء من الأمن القومى الأمريكى، ومهما حدث من جانب إسرائيل فهى سوف تظل وإلى فترة قادمة غير منظور نهايتها أداة للدبلوماسية الأمريكية، ليس فقط مع العراق بل وكذلك مع مصر.

مظاهر أخرى ترتبط بهذا الواقع الجديد، ازدياد عزلة دمشق، وقد أضحت موضع توجيه سهام عنيفة ليس فقط من العدو التقليدى، حزب البعث العراقى، بل ومن القوى لما يُسمى بالتحرر الوطنى اللبنانى، وعلى وجه الخصوص فرنسا، ضاربة عرض الحائط بالموقف الأمريكى، ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففى نفس الفترة نلحظ الضربات تحت الحزام، ليس فقط من الجانب الإسرائيلى، بل وكذلك من الجانب الأمريكى سواء ضد مصر أو حتى ضد العراق، وذلك دون الحديث عن الصرخات المتتالية من الجانب الإسرائيلى تارة عن مفاعل نووى سوف يهدد أمن إسرائيل وتارة أخرى عن سلوك مصرى غير مقبول، وتارة ثالثة عن مواقف بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولا يمكن أن تقبل أى مراجعة، حتى ولو فرضها منطق التعايش أو نصوص القانون الدولى.

فما معنى ذلك؟

مما لاشك فيه أننا تعودنا فى منطقة الشرق الأوسط ومنذ قرابة قرن ونصف قرن على التناقضات والتضارب فى منطق التعامل، ولكننا لم نعرف هذا التسارع المتتابع فى خلط الأوراق، سوى فى مواقف محدودة: إحداهما قبل حرب 1967، ثم ثانيها قبل حرب الخليج عام 1980، ومهما حدث من جانب إسرائيل، فلن تتخلى واشنطن عنها كأداة حاسمة لحماية مصالحها فى المنطقة، لو لم توجد إسرائيل لخلقتها واشنطن.

على كل فليس هذا بيت القصيد ما نقصده فى هذه الصفحات هو أنه فى مثل هذه اللحظة الحاسمة بتناقضاتها، يجب علينا أن نعود إلى العقل الإسرائيلى، ونتساءل كيف تفكر القيادات المسؤولة فى هذه الدولة، وكيف تنظر إلى المستقبل وبصفة خاصة من خلال النخبة العسكرية؟.

إسرائيل هى عدو المنطقة، وهى مصدر جميع المآسى التى يعيشها الوطن العربي منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، هذه الحقيقة طالما صرخنا بها ضد أولئك الذين يتحدثون عن آخر الحروب فى المنطقة، وهؤلاء الذين صفقوا وهلّلوا خلف الرئيس السادات يعترفون اليوم بهذه الحقيقة. واجبنا الأساسى ليس أن نعرف فقط كيف يفكر الرئيس «بوش» وأعوانه، ولكن أيضا أن نعرف كيف تفكر إسرائيل؟ لقد كانت النقطة الإيجابية الوحيدة، بل واليتيمة فى سياسة الرئيس السادات هى الرغبة فى الوصول إلى عقل الدولة اليهودية، ومع ذلك فحتى اليوم لا نعرف شيئا عن إسرائيل، **فهل هكذا تقاد المعارك المصيرية؟** لانريدأن نذكر تفاصيل بهذا الخصوص، فليس هذا موضعها، ولكننا نضع أمام الرأى العام المسؤول صورة واضحة لـ: **كيف تفكر المؤسسة العسكرية فى تل أبيب؟**

فى مجموعة من الدراسات التى نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ورغم أن هذه الدراسات ظلت محدودة التداول، إلا أنها موجودة فى جميع المراكز

المحترمة للدراسات الاستراتيجية، وقد بدأت فى التداول منذ عام 1985. نستطيع أن نجد صورة دقيقة ومفصلة للفكر الإسرائيلى، إحدى هذه الدراسات التى جعلت المركز الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن يُصيبه الهلع، وضعها الخبير الإسرائيلى «دوف شافير» يدور حول السياسة العسكرية المقبلة فى شرق البحر المتوسط..

فنحاول أن نلخصه قبل أن نُعَلِّق عليه ونستخلص دلالاته».

((المنطق العسكرى الإسرائيلى والحرب القادمة)):

قبل أن نتعرض للتقرير المشار إليه فلنتذكر بعض الحقائق الخاصة بالموقف الحالي والمتعلقة بسياسة إسرائيل المقبلة، أو المتوقعة أو التى يجب أن نُدخلها فى الحساب لنتعامل معها إن حدثت بشىء من المعرفة المسبقة.

أولاً: يجب أن نلاحظ مسبقا أن إسرائيل دولة قائمة على مبدأ التوسع. إن هذا هو جوهر المفهوم الصهيونى للدولة، وهى لن تتخلى عنه لأنه محور بقائها.

ثانياً: إنه لا يجوز أن يخدعنا وصف إسرائيل بأنها دولة شرق أوسطية، إن هذا نوع من التكتيك مَردة اعتبارات اقتصادية، خلاصتها: أن إسرائيل لن تستطيع أن تستمر فى الاعتماد على الولايات المتحدة، لضمان مستوى مُعين من المعيشة، وهى من ثم لا تجد بديلا لذلك إلا سياسة اقتصادية مسيطرة وأحد عناصر تلك السيطرة، التوغل فى السوق الشرق أوسطى.

ثالثاً: إن إسرائيل وهى اليوم ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاق تعاون استراتيجى، تجد نفسها فى وضع متميز ومختلف ليس فقط بمعنى الترابط مع واشنطن، بل ومن خلال هذا الترابط بالتعاون الحقيقى مع حلف الأطلنطى.

رابعاً: إن أحد المبادئ التى قام عليها الفكر الصهيونى، عقب إنشاء إسرائيل هو فكرة الحرب الدورية كل فترة معينة – فى حدود عشر سنوات إجمالاً – يتعين عليها أن تدخل فى حرب تؤدى عدة وظائف: تحقق توسعاً تخلق التعاطف العالمى، تُصدّر مشاكلها، تُدعّم اقتصادها بالمعونات والمكتسبات، حرب 1948 أعقبتها حرب 1956، ثم جاءت حرب 1967 وحرب 1973 لم تكن حربها، والتى شنتها مصر وسوريا، ولكن أعقبتها فى عام 1982 حرب لبنان.

متى سوف تكون الحرب القادمة.

خامساً: ناحية أخرى، يجب أن ندخلها فى الاعتبار، وهى تعكس نوعا من التجديد الواضح فى الفكر الإسرائيلى وأساسها أنها فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية، يجب أن يتم

تمييز قاطع بين سؤالين: متى يجب أن نحارب؟ وكيف يجب أن نحارب؟

السؤال الأول من اختصاص الفكر السياسى الذى يتصدى لمشكلة وموضوع الأمن القومى، ولكن عندما نتعرض للإجابة على السؤال الثانى فهو فقط من اختصاص الفكر العسكرى، وليس لغير خبراء وقيادات الدفاع التعرض له».

((الفكر العسكرى الإسرائيلى والمتغيرات الجديدة))

«السؤال الذى لا يزال يسيطر على الفكر العسكرى الإسرائيلى، لا يزال هو الذى ساد هذا الفكر منذ وجود إسرائيل حتى اليوم، يجب أن تظل إسرائيل متفوقة على جميع الدول العربية فى آن واحد؛ على أن هذا السؤال الذى كان سهلا وواضح الإجابة فى النظرية الأمنية التقليدية، والتى سادت الفكر الإسرائيلى حتى حرب أكتوبر، لم يعد كذلك؛ متغيرات جديدة فرضت هذه الصعوبة:

أولاً: قدرة الشعوب العربية على الحصول على السلاح أيضا المتقدم، بحيث أضحت الفجوة من حيث نوعية السلاح التقليدى بين إسرائيل وأعدائها، تكاد تكون قد تقلصت، بل فى بعض الأحيان هناك دول عربية ومعادية لإسرائيل تملك سلاحا أكثر تقدما - سلاح تقليدى - من السلاح الذى تملكه إسرائيل.

ثانياً: حدثت تغيرات فى ميدان المعركة، وذلك مرده تهديدات جديدة وتطورات عنيفة على الجيش الإسرائيلى أن يواجهها ويستعد لها، إن إسرائيل لو قُدر لها أن تحارب فى الإطار الإقليمى الحالى، فلن نستبعد أن هذه الحرب سوف تشمل جميع دول المشرق العربى دون استثناء ليبيا، ومعنى ذلك أن مسرح العمليات سوف يمتد إلى جميع أجزاء البحر الأحمر، وكذلك أغلب أجزاء البحر المتوسط الشرقى.

ثالثاً: كذلك فإن هناك إحساسا متزايدا بقيود ضخمة على قدرة إسرائيل، ليس فقط بمعنى القدرة على النفاق، بل وكذلك بمعنى القدرة على الحركة، فموارد إسرائيل محدودة ومهما قيل عن مساعدات أمريكية، فهى لا تقاس بموارد خصومها، أو على الأقل بعض خصومها وإقليمها محدود، لا يسمح لها إلا بحدود معينة للمناورة، وكذلك للاستعداد.

ضيق الأقاليم كان قوة لإسرائيل فى حرب 1967، بل وفى حرب 1973 لأنه يسمح لها بنقل قواتها بسرعة من الشمال إلى الجنوب، والعكس، بحيث تضرب القوى المحيطة بها الواحدة تلو الأخرى بسرعة وفاعلية وبصفة خاصة عندما تجمد الموقف فى بعض القطاعات، بينما تتفرغ لاستئصال القطاعات الأخرى، وهو ما فعلته حتى فى حرب أكتوبر، هذه القوة الآن تنقلب ضعفا.

أولاً: بسبب سلاح الصواريخ، وهو ما سوف نراه لاحقا.

وثانياً: بسبب التقدم الرهيب فى أدوات القتال الجوى. وعلى سبيل المثال فإن ضيق [1] الإقليم لايسمح بوجود إلا عدد محدود جدا من المطارات الصالحة لاستقبال واستخدام الطائرات الحديثة والمتقدمة المتوقع استخدامها فى القتال القادم.

رابعاً: استخدام الصواريخ: لابد وأن يضع قيدا آخر وبصفة خاصة بالنسبة لدعوة الاحتياطى، الذى يقوم عليه الجيش الإسرائيلى المحارب، حتى لو اقتصر على استخدام الصواريخ القصيرة المدى، فإن إمكانيات الأردن بهذا الخصوص قاتلة بصدد إسرائيل وخصوصا فإن الفوضى التى سوف يخلقها هجوم مفاجئ بالصواريخ القصيرة المدى من الأرض الأردنية، وقد ساندتها الصواريخ البعيدة المدى من العراق [2]، وسوف تخلق حالة من الاضطراب التى قد تمنع القدرة الحقيقية على استخدام ما تملكه إسرائيل من إمكانيات.

خامساً: ولا يجوز أن ننسى ما تملكه العراق[3] من قدرة أثبتت فاعليتها، وبصفة خاصة فى ميدانين: الصاروخ والسلاح الجوى، وكلا هذين الميدانين كانت تستأثر بالتفوق فيهما إسرائيل. مما لاشك فيه أن العراق لم تصل إلى مستوى إسرائيل، ولكنها - قطعا - قادرة وبصفة خاصة بفضل الكم على أن تصيب إسرائيل بلطمات لم تعهدها.

سادساً: أضف إلى ذلك أن فكرة النوع فى مواجهة الكم أى القلة فى مواجهة الكثرة تملك قيودها. هناك حد لذلك، وكبار القادة يعلمون بهذا الخصوص حقيقتين لا موضع للمناقشة بخصوصهما.

الأولى: أن الجيش المنتصر فى الخاتمة هو الجيش الكبير العدد، والمتفوق كماً، ولو فى حدود معينة.

الثانية: أن الكم فى لحظة معينة وعند نقطة معينة يتحول فى ذاته إلى كيف. جيش مكون من ألفين أقوى من جيشين كل منهما مكون من ألف».

((مبادئ أمن إسرائيل الكبرى))

فى ضوء هذه المعطيات فإن أمن إسرائيل العسكرى، يقوم على المبادئ، والتى جميعها تكمل بعضها، بحيث تخلق نسيجا من الإدراك القتالى، يتلخص فى كلمتين:

(1) من أجل هذا كان التحالف الإسرائيلى التركى، والإسرائيلى وحلف الأطلنطى وأمريكا.

(2) من أجل هذا تجرى محاولة احتواء القوة الأردنية العسكرية، ويجرى تصفية كل مصدر من مصادر القوة العسكرية العدائية خدمة لإسرائيل. بل وجرى مؤخراً محاولة ضم الأردن للمناورات الإسرائيلية التركية.

(3) هذا قبل غزو العراق للكويت. أما الآن فقد تم تصفية كل القدرات العراقية العسكرية.

الاحتفاظ بالتفوق الساحق ولو بأساليب غير تقليدية:

أ – التطوير العنيف فى السلاح الكيميائى [1] والجرثومى.

ب – وضع قواعد تسمح بالتحكم فى القدرة الصاروخية العربية.

جـ – جعل أساس الاستراتيجية الإسرائيلية الخيار النووى.

د – إضافة مبدأ تطوير السلاح البحرى والتحكم المتزايد فى المداخل البحرية.

كل من هذه المبادئ والأدوات يملك استراتيجيته المستقلة، ورغم أننا لن نتعرض بالتفصيل مؤقتا لأى من هذه المبادئ إلا أن الذى يعنينا أن نُذكر به ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إن أيا من هذه المبادئ يدخل ضمن العقيدة القتالية الجديدة، التى بلورتها حرب لبنان 1982، الفارق بين نظرية الأمن القومى ونظرية الحرب أو القتال فى الإدراك الإسرائيلى، يجب أن يكون واضحا فى الذهن. الأول وكما سبق ذكرنا يجيب على السؤال متى يجب أن نحارب؟ الثانية فقط تطرح السؤال كيف يجب أن نحارب؟

الأمر الثانى: إنه رغم الفصل بين السؤالين أيضا من حيث الاختصاص، إلا أنه يجب أن يكون واضحا فى الذهن، أن السؤال الثانى لابد وأن يطغى على السؤال الأول، لأن كيفية السؤال وأسلوب القتال لابد وأن يفرض قيوده على لحظة القتال، وهكذا فإن الفكر العسكرى ومقتضيات الأمن العسكرى، ينتهى أن تطغى أو تقيد من الخيارات السياسية، وسوف نرى ذلك واضحاً فى التطور الخطير الذى أصاب السلاح النووى باكتشاف القنبلة التكتيكية.

الأمر الثالث: أن الأسلحة والأدوات القتالية السابق ذكرها، إلى جانب التطور العام فى المنطقة كان لابد وأن تفرض التوسع فى مسرح العمليات.

فمما لا شك فيه أن دخول الأردن فى حرب مع إسرائيل، سوف يقود جميع دول مجلس التعاون العربى دون استثناء مصر إلى ميدان المعركة، ووجود اليمن يعنى امتداد ميدان القتال إلى جميع أجزاء البحر الأحمر دون استثناء السعودية.

والمشاركة السورية سوف تقوم بدورها إلى موقف ليبى إيجابى، وبطبيعة الحال قد يؤدى ذلك إلى تكتل لجميع القوى المتصارعة داخل لبنان، وهذا يعنى أنه من حيث الواقع

---

(1) عام 1993 على ما نذكر انفجرت طائرة من طائرات شركة العال الإسرائيلية فوق أمستردام (هولندا) وأصيب عديد من أهل المنطقة بأمراض غير معروفة، وبعد التحقيق تبين أن الطائرة كانت تحمل مواد كيميائية لصناعة غاز الأعصاب، ولم يطالب أحد بمحاكمة المجرمين فى الوقت الذى يحاصر فيه أطفال العراق خشية أن يكون لديهم صناعات كيميائية!!

فإن الحرب سوف تشتعل ممتدة من الخليج حتى باب المندب، بل إن إسرائيل تخطط فى تصوراتها، وكما سوف نرى لما هو أبعد من ذلك، **أى أن توسيع رقعة العمليات لن تكون رغبة عربية بل سوف تكون إكراها إسرائيليا.. لماذا؟**

هذا ما سوف نترك الوثائق تتحدث عنه.

((الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة وخصائصها الحركية))

محور التطور الذى تعيشه العقيدة القتالية الإسرائيلية ونظرية الحرب تنبع من خصائص الاستراتيجية الإسرائيلية، كما تبلورت بصفة خاصة خلال الأعوام الخمسة اللاحقة لحرب لبنان، وبصفة خاصة على يد شارون، رغم ابتعاده شكليا عن القوات المسلحة، لقد حللنا ذلك فى دراسات عديدة نوقشت فى العديد من مراكز التحليل وانتهينا إلى أن هذه الاستراتيجية أى استراتيجية التعامل الميدانى، سوف تنبع من خصائص ست:

أولاً: استراتيجية الخوف.

ثانياً: استراتيجية الفقر.

ثالثاً: استراتيجية اللهفة.

رابعاً: استراتيجية الانتماء.

خامساً: استراتيجية الشك.

سادساً: استراتيجية السلام المخادع.

أول خصائص هذه الاستراتيجية هو موضوع الخوف، لم يعد الجندى الإسرائيلى اليوم هو الرجل المقاتل المتفوق الذى عرفناه فى حرب 1967 هناك تدهور فى أسطورة المقاتل اليهودي بدأت مع حرب 1973، حيث رأيناه خائفا متهالكا، ثم أعقبت ذلك حرب لبنان عام 1982، حيث بدت واضحة ملامح هذا التطور. لقد عاد اليهودي إلى واقعه الحقيقى، قزما فى مواجهة المواقف البطولية، وجاءت الانتفاضة فى داخل الأرض المحتلة، لتؤكد ذلك، ومن ثم فهو فى حاجة إلى سلاح يؤكد تفوقه.

العنصر الثانى: ويرتبط بالنواحى الاقتصادية، الحرب أيضا قدرة مادية وإسرائيل لا تملك تلك القدرة المادية – على الأقل – فى الأمد القريب، وهنا تبرز أهمية السلاح الكيميائى والجرثومى، إنه أكثر الأسلحة رخصاً، وعدم تكلفة، ومن ثم فإسرائيل لن تتردد فى الاستناد إلى سلاح غير أخلاقى فى تحقيق أهدافها، طالما كان يتفق مع واقعها.. السلاح الكيميائى غير مكلف ليس فقط لو قورن بالسلاح النووى، بل وحتى بالنسبة

للسلاح التقليدى، دبابة واحده تكلف أضعاف ما يمكن أن يكلفه سلاح كيميائى، خصوصا، **وأن هناك مخزونا هائلا من هذا السلاح لم يعد صالحا للاستعمال، أو بعبارة أدق فقد اكتشف ما هو أكثر صلاحية - ومن ثم تجد الدول المتقدمة وبصفة خاصة الولايات المتحدة وألمانيا، فى حاجة للتخلص منه ولا ندرى كيف يتم ذلك، ومن ثم تقدمها لإسرائيل وفى بعض الأحيان دون مقابل يقال: إن من بين عناصر التعاون الاستراتيجى بين تل أبيب وواشنطن** تخزين هذا السلاح الكيميائى والجرثومى، وسوف نرى فيما بعد التعاون بين تل أبيب ودولة جنوب إفريقيا، وكيف تم التوصل إلى سلاح جرثومى معين لا يستطيع أن يتصور أبعاده العقل البشرى».

كذلك إن استراتيجية اللهفة تؤكد نفس النتيجة. الوقت لا يعمل لصالح الدولة اليهودية إنها تسابق الخوف، والقنبلة الديموقراطية هى فى حقيقة الأمر موقوتة، الإحصاءات الحقيقية عن الواقع السكانى فى داخل إسرائيل غير متوفرة، بل إن البعض يؤكد أن الاختلال الذى نتوقعه فى بداية القرن القادم، وعلى مبعدة عشر أعوام، قد حدث فعلا وأن السلطات الإسرائيلية قد بدأت فعلا فى مواجهة تقرير «كينج» الذى نُشر منذ أكثر من عشرة أعوام يحمل دلالات صريحة. إسرائيل فى عجلة من أمرها، وهى من ثم تريد أن توقف التطور، المتوقع خصوصا وأن الهوة التى تفصل العالم العربى عن الواقع الإسرائيلى من حيث التقدم العلمى، قد بدأت تتقلص، وهى سوف تزداد تقلصا فى الأعوام القادمة.

استراتيجية اللهفة تدعم منها خصائص أخرى جانبية:

أولاً: إن بعض الدول العربية فى نطاق السلاح الكيميائى بصفة خاصة على قسط معين من التقدم، مصر وسوريا على سبيل المثال. من المعروف أن مصر استخدمت هذا السلاح فى اليمن، منذ قرابة ربع قرن، ومن المعروف أيضا أن إمكانياتها بهذا الخصوص متقدمة حرب الخليج أثبتت بما لا يدع مجالا للشك الإمكانيات العراقية.

ثانياً: كذلك من المسلّم به أن تطوير الأسلحة الكيميائية ليس في حاجة إلى قدرة تكنولوجية وعلمية متقدمة، ومتفوقة، جميع الخبراء يسلمون بأن الأسلحة الكيميائية حتى عندما تستخدم كأسلحة استراتيجية لاتتطلب توفر قدرات معقدة، كما يحدث بالنسبة للسلاح النووى.

ثالثاً: **ويجب ألا ننسى أنه إذا قدر لمنطقة الشرق الأوسط أن تدخل السباق فى تطوير وإنتاج السلاح الكيميائى، فإن هذا ليس فى صالح إسرائيل، إلا إذا تحقق شرطان أن تكون إسرائيل هى البادئة بالعدوان من جانب، وأن تكون متفوقة بطريقة ساحقة من جانب آخر**. والواقع أن إسرائيل هدف سهل المنال فى أى حرب كيميائية أو جرثومية

بسبب تركز سكانها فى قطعة محدودة من الأرض، بل إن هذا الواقع يقف – وكما سبق وذكرنا – ضد تطوير قدراتها القتالية وبالسلاح التقليدى حتى بالنسبة لإنشاء مطارات عسكرية تصلح لشن هجوم قوى بالطائرات المتقدمة المتوقع استخدامها فى الحرب القادمة، فمن المعروف أن مساحة أرض إسرائيل لا تسمح لها بإنشاء أكثر من ثلاث مطارات (1) من هذا النوع، الذى يصلح لاستقبال مثل تلك الطائرات. وعلى إسرائيل أن تُخْضِع استراتيجيتها القتالية لهذا الواقع، وهو التحرك بسرعة ضد الزمن الذى لا يعمل لحسابها».

العنصر الرابع: وهو الانتماء أن إسرائيل تعمل اليوم، وهى تعلم بأن مستقبلها يتوقف على اندماجها فى المنطقة. وهى لذلك لابد أن تسلك سياسة مزدوجة. خلق الخوف من جانب، وإبراز التفوق من جانب آخر، كذلك فهى لايمكن أن تنظر إلى الأراضى المحيطة بها، على أنها أرض معادية، من الطبيعى فى هذا الإدراك أن تميز بين الأرض المحيطة بها وسكان تلك الأرض، فإذا عادت السكان وسعت إلى استئصالهم، فإنها لايمكن أن تعادى الأرض التى فى تصورها هى المستقبل، وهى التوسع. استراتيجية الانتماء إلى تلك الأرض هى عنصر واضح فى إدراكها للتعامل المستقبلى.

استراتيجية الردع بالشك، ليس بالعنصر الجديد فى الإدراك الإسرائيلى للتعامل. هذه السياسة تعتمد إثارة أكبر قسط من الشك والبلبلة لدى القيادات العربية المسؤولة، ومن ثم فى الرأى العام. وسيلتها فى ذلك عدم الإفصاح عن الحقيقة، ثم ترك بعض الأنباء تتسرب بطريقة مقصودة وغير مباشرة، وخلق زوبعة حول تلك الأخبار، بين تكذيب أو تأييد، بحيث تترك الجميع فى حالة شك، بين مصدق ومكذب، استخدمت هذه الاستراتيجية بصدد القنبلة الذرية وهى لابد وأن تستخدمها بصدد السلاح الكيميائى والبيولوجى، بل وصل الأمر إلى الحد الذى جعل الصحافة الإسرائيلية فى لحظة معينة تتحدث عن عاهرات خضعن لتدريب معين من أجهزة المخابرات فى تل أبيب يحملن مرض الإيدز ويتجولن فى شوارع القاهرة، وقبل ذلك عن فئران الموت أطلقت بشكل معين عبر سيناء فى شمال الدلتا أين الحقيقة؟ أين الكذب؟ أين المبالغة؟ أسئلة جميعها فى حاجة إلى قدرات معينة فى التحليل بعد جمع معلومات من مصادرها الحقيقية، وبأسلوب يكاد ينقلنا إلى مستوى التجسس الذى يفترض اختراق الأجهزة الأمنية الصهيونية. **فهل نحن قادرن على ذلك؟**

«علينا أن نضيف أخيراً إحدى الخصائص الأساسية للاستراتيجية الإسرائيلية، والتى تربط تلك الاستراتيجية المستقبلية بتقاليدها، خلال الأعوام العشرة الماضية. لقد وصفناها

---

(1) ومن هنا كان التحالف العسكرى الاستراتيجى مع تركيا واليونان وحلف الأطلنطى وأمريكا لتحقيق عمقا استراتيجيا للقوات الإسرائيلية.

باستراتيجية السلام المخادع، ونقصد بذلك استراتيجية الاختراق السلمى، وهو أمر واضح فى مصر، ولكنه أيضا محتمل التنفيذ فى أكثر من دولة عربية واحدة.

سياسة كامب ديفيد تملك تطبيقات متعددة، ولم تعرف نموذجاً واحداً.

نشرت بعض الصحف الأجنبية أن بغداد تعهدت فى سبيل إيقاف الحرب، بأن تقبل سياسة كامب ديفيد جديدة، ولم يصدر من العراق أى تكذيب بذلك الخصوص، الجوهر فى هذه النماذج المتعددة هو فتح أبواب الاتصال فى هذا الإطار، **يصير السلاح البيولوجى هو الوحيد الصالح للتعامل، هذا السلاح يصير سلاحا مدنيا وليس فقط سلاحا عسكريا، نشر الأوبئة وتسريب المخدرات نماذج واضحة لهذا المفهوم.**

هذه هى الخصائص العامة للاستراتيجية الإسرائيلية القادمة، وقبل أن ننتقل بتحليل كل سلاح أو أداة من أعمدة تلك الاستراتيجية، فنقتصر مؤقتا على عدة ملاحظات:

الأولى: إن هذه الاستراتيجية تفترض التعامل مع جميع دول منطقةالشرق الأوسط العربية دفعة واحدة، إسرائيل فى حربها القادمة لن تترك دولة عربية واحدة من أقصى الخليج إلى صحراء ليبيا دون أن تُدخِلُها فى مسرح عملياتها.

الثانية: إن هذه الاستراتيجية تفترض أن تبدأ إسرائيل ضرباتها فى أبعد الأجزاء المحيطة بحدودها، إنها لن تبدأ بالجيوش المصرية أو السورية، ولكنها سوف تتعامل مع سوريا ومصر والسعودية، وقد يكون الاستثناء الوحيد فى ذلك هو الأردن بشرط ألا تكون واثقة من موقف عمان.

الثالثة: والتى تنبع من هذا التساؤل: هل سوف يحدث فى تلك اللحظة توافق بين تل أبيب وطهران أو أنقرة [1]، على تخطيط معين قد يرتفع إلى حد التحالف أو يقتصر على مجرد خلق نوع معين من الاضطراب المحلى الذى يسمح بعملية شد للأطراف؟ على أن هذه الملاحظات فى حاجة إلى تعميق.

وللحديث بقية..».

---

(1) وقد تم التحالف العسكرى وإجراء المناورات المشتركة بين إسرائيل وتركيا.

المبحث الثانى

((الحرب المقبلة .. والشرق الأوسط))

تحت هذا العنوان كتب د. حامد عبد الله ربيع:

«العقيدة القتالية الإسرائيلية الجديدة تدور حول أربعة عناصر أساسية، البعض منها ليس بالجديد، ولكنه خضع لتطوير كامل، والبعض منها يبرز فقط مع الأعوام الأخيرة مرتبطا بشبكة جديدة من العلاقات الدولية، تجعل من الواقع الإسرائيلى نموذجا جديدا، يكاد ينقطع الصلة بماضيه القريب.

منذ توصلت تل أبيب إلى القنبلة التكتيكية النووية، أخذ بعدا جديدا بل وفلسفة جديدة فى التعامل مع الواقع العربى. أحد مظاهر هذا التطور الجديد ما سبق وذكرناه من أن **الهجوم اليهودى الصاعق المقبل سوف يبدأ بالدول الثلاث البعيدة عن حدودها العراق وليبيا واليمن**. وقد يتساءل البعض. ولماذا اليمن؟ سوف نرى أسباب ذلك فى موضعها.

كذلك التطور العنيف فى السلاح الكيميائى والجرثومى، ليس بالجديد ولكن تحويله إلى سلاح استراتيجى وتكتيكى من جانب، وسلاح عسكرى ومدنى من جانب آخر، هو الجديد الذى تفصح عنه التنظيمات الجديدة والتدريبات الأخيرة للجيش الإسرائيلى.

ولكن من جانب آخر التعامل مع السلاح الصاروخى بفلسفة أساسها التحكم فى القدرة الصاروخية العربية.

متغير جديد فرضته حرب الخليج كذلك تطوير السلاح البحرى والتحكم فى المداخل البحرية، بدوره يعكس نظرة مختلفة، يجب أن تكون موضع التحليل والتقويم.

نقتصر مؤقتا على السلاح النووى، رغم ذلك فعلينا أن نتذكر منذ البداية أنه عقب حرب لبنان ومنذعام 1984 بدأت تظهر واضحة عناصر التفسخ فى مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى. هى عناصر، قد تبدو لأول وهلة غير واضحة، ولكنها إزاء التحليل الدقيق تبرز واضحة للعيان، هو الذى يفصح عن حقيقة هذه التناقضات، ويكفى منذ البداية أن نلاحظ

كيف أن مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى، ظل دائما - بغض النظر عن مستوياته - هجومى، تسيطر عليه الأبعاد العسكرية، ويستند إلى فكرة التفوق فى القدرة القتالية حيث القناعة بأن اليد التى تجرؤ على أن تفكر فى المساس بالسطوة الإسرائيلية يجب أن تقطع قبل أن تتحرك، بينما المصلحة الحقيقية لـ «إسرائيل» هى أن تقيم وتؤسس وجودها على التعايش والتعامل السلمى، وتقديم الخدمات لدول المنطقة بحيث تصير ضرورية ولازمة للتقدم الحقيقى فى جميع أجزاء هذا العالم، التى تزعم بأنها قد أضحت تنتمى إليه. **إن كثرة الصدامات وزيادة لغة التشنج العسكرى والتهديد ليست فى حقيقة الأمر لصالح إسرائيل، فالعالم العربي قد يخسر معركة أو معارك، ولكنه فى المدى البعيد لابد وأن يكسب حربه ضد إسرائيل**. إن إسرائيل تذكرنا بحرب ألمانيا ضد أوربا، فمهما تفوقت فمصيرها أن تخسر لأكثر من سبب. هذا التناقض الجوهرى لم يبرز فى صورة واضحة فى بعض تيارات الفكر الإسرائيلى، إلا خلال الفترة الأخيرة وهو تناقض أكثر عمقا من مجرد خلاف حول تغليب إحدى وجهات النظر:

أولاً: فهو تناقض حول ترتيب الأولويات.

ثانياً: ثم هو تناقض حول طبيعة المفهوم الأمنى.

ثالثاً: ثم هو تناقض حول أزمة النظام ذاته.

رابعاً: ثم هو تناقض حول مستقبل التعامل مع المشكلة التى يثيرها الوجود الإسرائيلى وأبعاد تعامله مع المنطقة، بوصفه هذا الوجود ينتمى إلى منطقة الشرق الأوسط».

قبل أن نتطرق لهذا الخلافات الدقيقة علينا أن نرصد الفكر السائد فى القيادة العسكرية والنخبة المتحكمة فى صنع القرار العسكرى، والمتعلقة كما ذكرنا فى أكثر من مناسبة بالإجابة على السؤال، **كيف يجب أن نحارب**؟ أى كيف يجب أن تحارب إسرائيل؟.

السلاح النووى والعقيدة القتالية.. أول عناصر العقيدة القتالية الإسرائيلية، عنصر السلاح النووى، ليس هذا موضع تحليل المشاكل العديدة التى يثيرها الخيار النووى، إلا أن مجموعة من الحقائق لم تعد موضع مناقشة:

الحقيقة الأولى: إن معلوماتنا المتوفرة والمتداولة بخصوص السلاح النووى الإسرائيلى على وجه الخصوص، لا تساوى قلامة ظفر؛ إنها قديمة من جانب، وهى لم تخضع لتحليل جدى، حيث يتوفر السياسى المختص، والعلمى النابغ، ثم العسكرى الميدانى من جانب آخر.

. ولنقدم مثالاً خرجت علينا الصحافة تهلل وتبشر بخصوص ترجمة كتاب «بيتر براى» عن الترسانة النووية الإسرائيلية (انظر: الشعب القاهرية بتاريخ 1989/4/25) وتصفه بأنه

كتاب جديد يكشف عن حقائق مذهلة. هذا الكتاب طبع بتاريخ 1984 وتنتهى معلوماته عند عام 1982 وليس من مصادره المنشورة والمرتبطة بالموضوع ما يتجاوز عام 1981بصدد هذا الموضوع مع ما يفيد من خطورة بالغة. وسوف نرى بعض مظاهر هذا النقص التى قلبت الأمور رأسا على عقب، وبصفة خاصة بالنسبة للتوصل إلى القنبلة الذرية التكتيكية».

((**الحقيقة الثانية**: إن إسرائيل تملك القنبلة النووية، ومنذ فترة غير قصيرة السلاح النووى داخل الترسانة العبرية منذ فترة غير قصيرة، وهى تملكه على الأقل منذ حرب أكتوبر وكانت قادرة على استخدامه فى أثناء تلك الجولة، وهى اليوم وطبقا لتقارير أكثر الخبراء حيادا عقب الأنباء التى سربها فانونو والتى خضعت لتحليل متكامل، وبصفة خاصة بفضل بعض الصور التى قدمها الفنى الإسرائيلى المذكور، فإن إسرائيل تملك اليوم ما يزيد على 250 رأس نووى، بل إن إسرائيل - حاليا - تملك القدرة على إنتاج قنابل نيوترونية.

الحقيقة الثالثة: إن سياسة إسرائيل النووية، ظلت حتى اليوم تقوم على أسس ثلاثة:

الأولى: من جانب الغموض حول امتلاك إسرائيل للقنبلة النووية، فهى تارة تترك أخبارا تتسرب عن امتلاكها لتلك القنبلة، سرعان ما تكذبها المصادرالرسمية، حتى أن اعترافات العامل الفنى السابق ذكره، البعض بل والكثير من المعلقين يعتبرها من قبيل الإخراج المسرحى، والسبب فى ذلك واضح، فالسياسة الإسرائيلية تستخدم هذا السلاح، وما يثار حوله وسيلة لخلق البلبلة والاضطراب فى الجانب العربى، ثم هى تستخدمه أداة للابتزاز.

الناحية الثانية: أنها تعتبر القنبلة سلاحا للردع، وليس للممارسة ولعل ما يؤكد ذلك سلوك السلطات المسؤولة فى تل أبيب أثناء حرب أكتوبر، لقد هددت به وباستخدامه، وبذلك استطاعت وبسرعة أن تحصل على سلاح وفير ومتقدم من واشنطن.

الناحية الثالثة: وهى أن إسرائيل مصممة على أن تظل صاحبة الاحتكار الوحيد لهذا السلاح فى منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فهى فى نفس اللحظة التى تساعد فيها وتقدم معونتها الفنية لبعض دول العالم الثالث «كتايوان» فهى مصممة على ألا تسمح لأى دولة عربية أن تملك تقدما فنيا فى هذا المجال. تدمير المفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد، يدخل فى هذا النطاق واحتمالات تدمير أى محاولة لإعادة بناء ذلك المفاعل فى المستقبل، يجب أن تؤخذ بكثير من الجدية».

((**الحقيقة الرابعة**: السلاح النووى سوف يدخل - إن عاجلا أم آجلا - منطقة الشرق الأوسط، وسوف تستطيع دول عربية عديدة أن تمتلك هذا السلاح، سواء من خلال تطوير قدراتها الذاتية أم بشرائه من دول أخرى إسلامية أو غير إسلامية، أو بالحصول عليه من

السوق الدولى للسلاح من الدول المرشحة لإنتاج القنبلة الذرية، إلى جوار مصر هناك العراق وليبيا، بل البعض يعتقد أن العراق عقب انتهاء حرب الخليج (الأولى بين العراق وإيران) وبفضل المساعدات السخية السعودية والتعاون المصرى، والاتفاقيات بين بغداد وكل من الأرجنتين والبرازيل سوف تملك هذه القنبلة خلال خمسة أعوام، بل وسوف تملك كل ما تحتاجه لتدمر به أجزاء عديدة من إسرائيل، فهل ستقف تل أبيب منتظرة أن تصاب بالضربة الأولى[1]؟ وما هو أهم من ذلك؟ ما هى نتائج انتشار السلاح النووى فى المنطقة، هل هو تحييد للسلاح فلا يستخدم من أى الجانبين؟ أم التصعيد بحيث لابد وأن يستخدم إن آجلا أم عاجلا من جانب أحد الطرفين، ولا يجوز أن ننسى أن طهران بدورها بدأت تعد نفسها لاستخدام هذا السلاح».

((**الحقيقة الخامسة**: استخدام السلاح يفترض أمرين:

الأول: القنبلة أو المادة المتفجرة والتى نستطيع أن نصفها بالسلاح النووى.

الثانى: أداة نقل هذه المادة إلى موضع الخصم المراد إصابته التفكيرالسائد هو الطائرة التى تسمح بالوصول إلى الهدف وبإصابته بدقة، ولكن هناك وسيلة أخرى بدأت تطغى فى الفكر العسكرى لأسباب معينة وهى الصاروخ، وهذا يفسر الترابط الواضح بين السلاح النووى والسلاح الصاروخى.

السلاح النووى بين الردع والممارسة:

استخدام السلاح النووى من جانب إسرائيل فى صورته التقليدية، يفترض توفر ثلاثة شروط: أن تكون هناك حرب قد هزمت فيها إسرائيل، ثم أن تكون الهزيمة قد وصلت إلى حد لم يعد من الممكن بخصوصه إلا الاستئصال أى استئصال الوجود العبرى كدولة وكنظام سياسى من المنطقة، وأخيراً أن تكون القوى الدولية العظمى – وبصفة خاصة – موسكو وواشنطن قد أعلنت أو أظهرت إرادة التخلى عن إسرائيل، مثل هذا الافتراض على الأقل فى الوقت الحاضر وإلى فترة قادمة طويلة يستحيل تصوره.

على أن هناك أمراً آخر لابد وأن يقلب جميع الموازين بالنسبة للسلاح النووى، كشفت عنه التحقيقات الصحفية، وهو يدور حول امتلاك إسرائيل لقنابل ذرية تكتيكية تستخدم للتدمير فى مساحات محددة، الواقع أن هذا النوع من السلاح تملكه الدولتان الأعظم، ومنذ فترة غير قصيرة؛ وهو يسمح باستخدام السلاح بقسط معين من الطمأنينة سواء

(1) من أجل هذا استدرج رئيس العراق لغزو الكويت، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك كافيا لإشعال حرب الخليج الثانية، وتدمير قوة العراق العسكرية، وتمزيقه واحتلال أراضيه.
وهنا نتساءل هل تفجير هذه الأزمة بهدف إجهاض القوى العربية المتنامية جاء نتيجة استفادة القوى الاستعمارية والصهيونية بمقالات العالم المصرى حامد ربيع؟؟ فى الوقت الذى لم تستفد الأمة منها؟

بالنسبة لانتقال الإشعاعات الذرية إلى مسافات بعيدة، تهدد غير أراضى العدو سواء بالنسبة للطائرات التى تحمل هذه القنابل، حيث تستطيع العودة إلى قواعدها بقسط معين من الأمان، ولكن ما تكشف عنه الصحافة المتخصصة فى الفترة الأخيرة، وبصفة خاصة منذ العام الماضى هو التعاون الوثيق بين إسرائيل واتحاد جنوب أفريقيا الذى قاد إلى إمكانية إنتاج هذه القنبلة التكتيكية النووية».

«والواقع أن بدء التساؤل بهذا الخصوص كان فى أواخر عام 1979 سبتمبر، عندما سجلت أجهزة الرصد، حدوث برق ضوئى ساطع فى عرض البحر، بالقرب من الطرف الجنوبى لدولة جنوب إفريقيا، وقد رجح فى وقته الخبراء أن سبب هذا البرق الضوئى هو اختبار قنبلة ذرية، ثم كشفت عقب ذلك مصادر المعلومات وصول عقب هذا الانفجار مباشرة وفد عالى التخصص من إسرائيل إلى جنوب إفريقيا، وظلت المعلومات تتواتر وتتجمع حتى خرجت علينا مجلة «دير شبيجل» أواخر العام الماضى بمقال كتبه إسرائيلى وأستاذ فى جامعة تل أبيب يكشف عن حقيقة «التعاون بين الدولة اليهودية واتحاد جنوب إفريقيا، والذى كان أحد أبعاده إنتاج هذه القنبلة التكتيكية.

قبل أن نحدد خصائص القنبلة الجديدة وأثرها على تطوير المفاهيم القتالية الإسرائيلية، علينا أن نتذكر أن هناك مدركات سائدة فى العالم العربى جميعها خاطئة وآن الأوان لأن تخضع لتصحيح جذرى:

أولاً: أول هذه المفاهيم الخاطئة أن الدول النووية ملتزمة بعدم انتشار السلاح النووى وهى من ثم تقف من السياسة النووية الإسرائيلية موقف التحفظ، إن لم يكن الرافض.

هذا المفهوم الخاطىء لاينطبق فقط على فرنسا، بل وكذلك على الولايات المتحدة. فرنسا تساعد إسرائيل بجميع الوسائل لتدعيم قدرتها النووية، حتى أن الرئيس «ميتران» فى لحظة معينة وعد تل أبيب بمفاعل ذرى ضخم تسدد نفقاته بتقديم إنتاجها، أى إنتاج إسرائيل من علب السردين كذلك، فإن الولايات المتحدة تسند إسرائيل وتقدم لها جميع التسهيلات بهذا الخصوص، ولا يجوز أن تخدعنا التصريحات العكسية.

ثانياً: القناعة بأن استخدام السلاح النووى فى المنطقة مقيد باعتبارات دولية، مرد ذلك القناعة أو بعبارة أدق السذاجة العربية، بأن هناك رأيا عاما دوليا يستطيع أن يمارس قوة ضاغطة على الإرادة الإسرائيلية فكرة خاطئة، وقد أثبتت الأحداث أن الرأى العام الدولى لا وجود له، وأنه إن تحرك الرأى العام فعندما تصيبه الأحداث، وليس عندما يصاب الآخرون، وقد أثبتت ذلك حرب الخليج، ضرب بغداد بالصواريخ، وكذلك ضرب أكثر من مدينة واحدة إيرانية، لم يحرك ساكناً فى مستنقع الرأى العام الدولى.

ثالثاً: المفهوم الخاطئ الآخر أن نفقات القنبلة الذرية مخيفة، لا تتحملها ميزانية الدول الصغيرة والفقيرة، نعم لا شك فيه أن هذه حقيقة، ولكنها نسبية وإن هناك من السلاح التقليدى ما هو أكثر تكلفة من السلاح النووى. مما لاشك فيه أن السلاح الكيميائى أقل تكلفة، ولكن هذا لايعنى أن السلاح النووى هو الأكثر تكلفة، فالطائرة المقاتلة ميراج 2000 تكلفتها خمسة أمثال تكلفة عجلة إطلاق صاروخ بلاستيكى متوسط المدى، وسفينة سيطرة بحرية تقليدية لايقل ثمنها عن ثمن ثلاثة غواصات نووية».

القنبلة التكتيكية الإسرائيلية وخصائصها:

«القنبلة النووية التكتيكية التى توصلت إليها إسرائيل بالتعاون مع جنوب إفريقيا تتميز بخصائص معينة بحيث يمكن تحديد مواصفتها كالتالى:

أولاً: قوتها التدميرية لاتتجاوز 2 كيلو طن، وهو الأمر الذي يعنى أن حدودها المكانية من حيث التدمير لن تتجاوز (خمسين كيلو متراً مربعاً) أى مساحة لا تتجاوز من حيث اتساعها (سبعة كيلو مترات طولاً فى سبعة كيلو مترات عرض). فإذا أضفنا إلى تلك المساحة عشرة أمثالها من قبيل الاحتراز لفهمنا إلى أى مدى تستطيع إسرائيل أن تستخدمها فى أى حرب قادمة، ودون أن تخشى على نفسها؛ ولفهمنا لماذا سوف تكون الخطوة الأولى فى الحرب القادمة ضرب الدول الثلاث البعيدة عن حدودها: العراق وليبيا واليمن.

ثانياً: هذه القنبلة يمكن إطلاقها من مدفع (هاوتيس من عيار 155 ملليمتر) أو من مدفع محمول على متن سفينة أو من صاروخ جو أرض.

مثل هذا التطور يقلب رأسا على عقب جميع الاحتمالات.

ولعله مما يدعم هذا القول، اختفاء الصراع الفكرى فى الفقه العسكرى الإسرائيلى حول استخدام القنبلة الذرية من عدمه منذ عدة أعوام.

فالفكر العسكرى الإسرائيلى، وحتى وقت قريب كان منقسما بين ما يسمى بالصقور من جانب والحمائم من جانب آخر، حول استخدام القنبلة الذرية فى الصراع العربى الإسرائيلى من جانب تل أبيب.

الكلمة الغامضة التى كانت تَرِدْ على لسان المسؤولين هو أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى فى إدخال السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط، تعبير غامض يسمح بجميع الاحتمالات والتفسيرات، ويمكن القول بصفة عامة أن المنظرين العسكريين فى إسرائيل يتفقون على استخدام السلاح الذرى فى حالتين، هجوم عسكرى مكثف مشترك من الجيوش العربية المتحالفة، الأمر الذى يُعرّض الوجود الإسرائيلى ذاته للخطر، والحالة

الثانية هى اتخاذ واشنطن قراراً بقطع الولايات المتحدة للمساندة بالسلاح التقليدي لإسرائيل، كلا الافتراضين يدخلان فى نطاق ذلك الإطار الفكرى، الذى سبق وعرضناه بخصوص إمكانية استخدام السلاح النووى».

«ولكن فيما عدا ذلك فإن الفقه العسكرى الإسرائيلى انقسم إلى فريقين: الصقور من جانب، التى تطالب بالتوسع فى استخدام السلاح النووى، والحمائم التى ترفض ذلك وتقف من هذا الرأى موقف المعارضة وبشدة، كل من الفريقين يقدم حججه رغم اتفاقهما على النقط الأساسية السابق ذكرها.

وجهة نظر الفريق الأول أى فريق الصقور تستند إلى الحجج التالية:

أولاً: إن التطور النووى فى الوقت الحاضر قد دخل فى بعض الدول العربية ولم تعد إسرائيل هى المتحكمة فى انتشار واستخدام القنبلة الذرية فى المنطقة.

ثانياً: كذلك فإن أغلب القيادات المسؤولة فى العالم تعتقد عن قناعة أن إسرائيل تملك حالياً تلك القنبلة النووية، وهذه القناعة لم تعد فى حاجة إلى أى حجة جديدة لتؤكد احتمال صحة الافتراض.

ثالثاً: كذلك فإن قدرة إسرائيل النووية سوف تقود إلى دبلوماسية أكثر توفيقية، وبقدر ازدياد هذه القدرة بقدر تضاؤل مسألة العمق الاستراتيجى وتحولها إلى أمر محدود الأهمية.

رابعاً: أضف إلى ذلك أن التهديد النووى سوف يخفف من عبء الإنفاق العسكرى بصدد الاحتفاظ بقدرة تقليدية لمواجهة الجيوش العربية، بل إنه بمعنى معين سوف يقلل من التبعية العسكرية المطلقة لإسرائيل فى مواجهة الولايات المتحدة.

هذه الحجج طرحها أطراف التشدد الذين ظلوا حتى عام 1975 يمثلون الفريق السائد فى المؤسسة العسكرية، ولكن وبصفة خاصة فى أعقاب اتفاقية فك الاشتباك الثانى، بدأت تظهر نغمة جديدة تمثل العكس لهذا التوجه، ولو فى حدود معينة، أنصار هذا التوجه والذين يوصفون بالحمائم النووية يناقشون هذه الحجج، واحدة وراء الأخرى، ليصلوا إلى موقف يختلف عن موقف الصقور فى بعض عناصره:

أ – فمهما كانت الحجج المتعلقة بانتشار السلاح النووى فى المنطقة، فطالما أن إسرائيل لم تستخدم هذا السلاح، فهى تظل غير مسؤولة عن التطور الذى لابد وأن يقود إليه مثل هذا الواقع.

ب – كذلك فطالما أن هناك شكًا حول قدرة إسرائيل النووية فإن الضغط من الجانب العربى بهذا الخصوص يمكن مقاومته.

جـ – إن الاستراتيجية النووية والتى تعنى فى طبيعتها التدمير الشامل، ليس هو الإجابة المعقولة والمقبولة فى الإطار الحالى للتعامل لنتصور على سبيل المثال هجوما على إحدى الكيبوتزات».

د – السلاح النووى يفترض تهديدا متجانسا ومركزا، وهو أمر غير متوقع فى منطقة الشرق الأوسط، العديد من الأطراف يهددون إسرائيل، ولكن دون أن يرتبط ذلك التهديد بحساب محدد لأى تعبير عن العنف ونتائجه؟

هـ – وأخيراً فإن الخيار النووى سوف يقلص من قدرة إسرائيل على الحركة، وبصفة خاصة أمام الولايات المتحدة، فإسرائيل وهى لا تملك القدرة النووية تستطيع أن تبرر أى حركة عسكرية إجهاضية ضد أى تجميع للعدو وهى – أى إسرائيل – تضمن أيضا فى تلك اللحظة استمرار المساندة بالسلاح التقليدى من جانب واشنطن.

هذا الخلاف الفكرى اختفى منذ قرابة خمسة أعوام، ورغم أن الخلاف بين الصقور والحمائم كان شكليا أكثر منه موضوعيًا، حيث سبق ورأينا عناصر معيّنة حولها يتفق الجميع، إلا أن هذا الخلاف حَولَ الشكل اختفى نهائيا ولم تعد تثار مسؤولية إسرائيل فى إدخال السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط، هل مرد ذلك التوصل إلى الحصول على القنبلة النووية التكتيكية؟ من مزايا هذه القنبلة:

أولاً: إمكانية استخدامها دون خوف من إصابة الأرض الفلسطينية التى تعيش عليها إسرائيل أو تلك المحيطة بها مباشرة لأى آثار وإصابات، كما يمكن أن يحدث لو استخدمت القنبلة الذرية الاستراتيجية.

ثانياً: هذه القنبلة يمكن أن يسلح بها سواء الجيش البرى أو البحرى أو الجوى، بل أى فرقة من الجيش البرى، إنها تصير سلاحاً تكتيكيا معتادا، ولا يعنى استخدامه فى الحرب الكلية الشاملة.

ثالثاً: إنه فى مواجهة هذه القنبلة لا يملك العالم أى سلاح آخر لمواجهته، بل إنها تتفق مع الأهداف الخفية التى تسيطر على القيادات البيضاء فى مواجهة الشعوب الملونة والتى سوف نرى بعض مظاهرها فى استخدام السلاح الجرثومى.

رابعاً: إنها وبصفة خاصة تسمح بانتقال السلاح النووى، من مجرد الردع أو خلق حالة الرعب بالشك والخوف، إلى إمكانية الممارسة الفعلية، هذا السلاح هو الذى يفسر إلى جانب متغيرات أخرى سوف نعرض لها فى موضع آخر، بخصوص الأسلحة الأخرى لماذا سوف تكون المرحلة الأولى فى الحرب القادمة بضرب الأطراف العربية؟ وليس القلب فى معناه الضيق، أى العراق وليبيا واليمن، عقب ذلك سوف تتجه القوات الإسرائيلية إلى

الأجزاء المحيطة مباشرة بالحدود الإقليمية، وبصفة خاصة سوريا ومصروالسعودية والأردن سوف تحمل كلا الافتراضين، على أن التفصيل فى هذه الناحية سابق لأوانه وسوف نعود له فى موضع لاحق».

((السلاح النووى والسياسة النووية)):

ما يعنينا أن نؤكد عليه مؤقتا مجموعة من الحقائق:

أولاً: إن استخدام القنبلة النووية التكتيكية، يقترن بحقيقة القرن الواحد والعشرين والذى أساسه تقليص دور كلا الدولتين الأعظم، فى التحكم فى القوى الإقليمية من جانب وتخلى الاتحاد السوفيتى عن دوره فى الصراع العربى الإسرائيلى من جانب آخر، وهى متغيرات جميعها سوف تدفع القيادة الصهيونية إلى المبالغة فى التصلب (1) والمغامرة.

ثانياً: إن اكتشاف هذه القنبلة وتحويلها إلى سلاح فعال، سوف يشجع القيادة الإسرائيلية على تسريب القناعة بأن الصدام مع البلاد العربية أمر حتمى، إن آجلا أو عاجلا. ولابد من حرب استئصالية، وخير لإسرائيل أن تدخل تلك الحرب فى اللحظة التى تصل فيها إلى أقصى قوة لها (2)، والتى لاتزال بخصوصها البلاد العربية لم تتخط حالة الفُرْقة والخلاف والضعف التكنولوجى، البحث عن تلك اللحظة هو الوظيفة الحقيقية للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

ثالثاً: انتشار النشاط النووى، وقد أضحى قدراً محتوما على جميع الدول المتقدمة والنامية مرتبط ارتباطا تاما وعضويا بالسلاح النووى. إن أى نشاط نووى على قسط معين من الأهمية – يعنى قدرة ولو محددة – على تصنيع السلاح النووى، وقد أثبتت تلك التحليلات الأخيرة عن الوضع فى اليابان، فهى قادرة فى عدة أشهر قليلة، على أن تتحول إلى دولة عسكرية نووية، وإذا كانت الدول المتخلفة لن تستطيع أن تصل إلى هذا المستوى، فهى قادرة – على الأقل – على أن تنتج السلاح النووى ولو غير النظيف.

رابعاً: إن التوازن الدولى بصدد استخدام القنبلة الذرية، ليس هو التوازن الإقليمى، ومن ثم فإن التعامل مع السلاح الذرى فى علاقته بالتوازن الإقليمى، ليس هو التعامل مع السلاح الذرى فى علاقة التوازن الكلى الشامل. التوازن الإقليمى، معناه: حدود معينة حيث الدولة التى تستخدم السلاح تخضع لنتائج استخدام السلاح، بينما فى التوازن الدولى الذى يصير أمراً متعلقاً بجميع أجزاء الكرة الأرضية، فإن نتائج الإشعاع الذرّى تكون قاصرة على حدود معينة، ومن ثم تثور مشكلة من يستطيع ويملك القدرة على الضربة».

---

(1) يدخل فى هذا رفض إسرائيل المبادرة الأمريكية، وضرب الحائط باتفاقيات أوسلو وغيرها.

(2) والظروف الحالية فعلا مواتية للعدو اليهودى، فهل ننتبه قبل فوات الأوان؟

obeikandl.com

المبحث الثالث

منطقة الشرق الأوسط والإدارة العربية والحقائق الجديدة

((المحور الأول: الجسد العربى وعنا صر قوته))

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

«كل من يتعرض لتحليل الفكر العسكرى الإسرائيلى المعاصر، والذى تبلور خلال الأعوام الخمسة الماضية، وبصفة خاصة عقب حرب لبنان عام 1982، عليه أن يُدخل فى الاعتبار مجموعة من المتغيرات التى وحدها تسمح بفهم حقيقة هذا الفكر وموقعه من التحولات التى تعيشها منطقة الشرق الأوسط العربية، والذى سوف يتعين علينا أن نتعامل معه خلال الأجيال القادمة. العقلية العسكرية الإسرائيلية المعاصرة 1989 تكاد تكون منقطعة الصلة بتلك التى ظلت تسيطر على قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حتى وقت قريب.

كيف ولماذا؟

أولاً: قيادة المؤسسة العسكرية، والتى ظلت تسيطر على الجيش الإسرائيلى حتى حرب 1967 كانت قيادات تنبع من تراث أيديولوجى. إنها قيادات صَهَرَها الصراع السياسى والحزبى قبل أن تصل إلى موقع المسؤولية فى الحياة العسكرية. وهى لذلك فى قناعاتها تنبع من متغيرات أيديولوجية، جاءت إلى ممارسة القتال عقب أن تكونت، وقد كرستها الخبرة الصدامية فى صفوف الحزب أو الأحزاب السياسية. هى قيادات تنطلق من الصهيونية التقليدية، فى أقصى مراحل تماسكها ومن الانتماء الحزبى فى أقوى مراتب تكامله. قيادة المؤسسة العسكرية اليوم تتحكم فيها تقاليد المهنة أى مهنة الجندى المقاتل. فالصهيونية تعانى أزمة من جانب الأحزاب، وقد ضعفت هيبتها من جانب آخر، ولكن ما هو أهم من ذلك، أن هذه القيادات تكونت أولا فى الحياة الجندية وصقلتها تقاليد الممارسة القتالية. وليس علينا بهذا الخصوص سوى أن نقارن بين «موشى ديان» و«شارون». **الأول**: هو سياسى يمارس القيادة العسكرية. **والثانى**: وهو رجل المهنة العسكرية بكل

خصائصها، وهو يتعامل مع السلطة السياسية. المؤسسة العسكرية اجتازت ما بين 1973-1982 فترة انتقالية لم تبرز فيها واضحة هذه التطورات، ولذلك كانت الهزائم، ولكنها اليوم قد انتهت من مرحلتها الانتقالية، وأضحت تملك مؤسستها العسكرية بكل تقاليدها المهنية التى تقودنا إلى مفهوم الدولة العصرية بمعناها الحقيقى».

ثانياً: على أنه من جانب آخر وخلافاً لما نلحظ من تطور عام معاصر، فإن الفكر الصهيونى يتميز خلال الفترة التى نعيشها بالانفصال والاستقلالية التى تكاد تكون مطلقة بين الفكر السياسى والفكر العسكرى. هذا الانفصال يخالف التقاليد التى تعيشها الدولة المعاصرة، حيث نلحظ ذلك التزاوج المختلف الأبعاد بين النوعين من أنواع الفكر القومى. الفكر العسكرى الإسرائيلى يكاد يعيش فى عزلة مطلقة، إزاء الفكر السياسى الصهيونى. والواقع أن الملاحظة الدقيقة تطرح ظاهرة عدم الثقة من الجانب العسكرى فى الفكر السياسى. هل مرد ذلك أن الفكر الصهيونى السياسى لم يستطع أن يتخطّى أزماته، وهو يترنح فى مواجهة تناقضات لايزال يتهرب من التعامل معها باسم الصهيونية الجديدة؟ تلقيح الفكر العسكرى الإسرائيلى بالفكر السياسى لا وجود له، بل نستطيع أن نلمس بوضوح وجود حائط شاهق يفصل بين كلا هذين المستويين من مستويات الفكر فى الدولة العبرية.

ثالثاً: وذلك رغم أن حقيقة التركيبة السياسية فى «إسرائيل»، تقوم على أساس تحالف ثلاثى: الكتلة الدينية من جانب، والتوجه المحافظ من جانب، وقد ربطها بحبال متينة من التفاعل، والجيش ورجال المؤسسة العسكرية.

القوى الثلاث تريد التوسع: الأولى استجابة للنبوءة الدينية [1]، والثانية لتخلق لنفسها أسواقاً جديدة، أما الجيش فهو فى قناعته الدفينة يريد تحقيق انتصارات وفتوحات عسكرية. هذه العلاقة الوثيقة والتى تفسر هذا الانقلاب الصامت، رغم ذلك تحدد نطاق التحالف. فالعسكريون لاتعنيهم من النبوءة الدينية إلا أنها أساس لشرعية التوسع. وتحالفهم مع اليمين المحافظ، مرده توافق مؤقت فى المصالح. ولذلك فالمؤسسة العسكرية ليست فى حاجة إلى أى انقلاب عسكرى تصل فيه تلك المؤسسة إلى السلطة، ولكن إلى متى؟

---

(1) ما جاء فى التوراة – المحرفة – فى سفر التكوين 18/15: [وعقد الرب مع إبرام عهداً لنسلك أعطى الأرض من نهر مصر إلى نهر الفرات]. وإبرام (هو إبراهيم عليه السلام) رسول مسلم وكان دعاؤه الدائم: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾. فالذى يرث إبرام عليه السلام نسله المسلم. يقول رب العالمين: ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾، وذلك دليل بنص التوراة إن ورثة فلسطين هم المسلمون وليس اليهود؛ لأن الكافر لايرث مسلماً.

رابعاً: على كل فإن النقطة التى يجب أن تسترعى الانتباه هى: الفكر العسكرى بهذا المعنى ورغم اعتماده على الأسطورة التاريخية إلا أنه لا يتقيد بها. ورغم دعواه بما يسمى أسطورة الشعب المختار، إلا أنه يتميز بالنظرة الواقعية القريبة المدى، مع تحديد واضح للأهداف. وهو فكر واقعى، لأن ما يعنيه أساسا هو النجاح ولا تثير فى نفسه أية دوافع مرتبطة بالمثاليات والقيم، أى اهتمامات وهو لا يلقى بنظره إلى المستقبل البعيد. بل يحدد إطار حركته بالقائم، وبما يعنيه ذلك القائم خلال الأعوام القليلة القادمة. وهذا يرتبط بوضوح أهدافه وتحديدها بدقة متناهية، حيث لا يترك الاحتمال يحدد مساراته الفكرية.

هذه الخصائص هى التى تميز الفكر العسكرى الإسرائيلى المعاصر، وتجعله يقدم مذاقا مختلفا ومتميزاً عن ذلك الفكر العسكرى الذى تعودناه. ولعل القارئ لابد وأن يتساءل: وهل لدينا فى **الجانب العربى فكر عسكرى** يستطيع أن يناطح ويتحدى ويتصدى لمثل ذلك الفكرالإسرائيلى؟

سؤال نتمنى أن يثير فى الذهن العربى بعض علامات الاستفهام، ولكنه لا يدخل فى نطاق هدفنا من هذا التحليل. طرحناه فى بُعده الإسرائيلى، لنفهم كيف أن هذ الفكر الصهيونى لاينطلق من فراغ ولكن يبدأ وهو يحدد أسلحته الهجومية التى رأينا أحدها وهو القنبلة النووية التكتيكية، ويبدأ وهو يحدد ميدان المعركة التى يتعين على المقاتل أن يحتضنها، ويشل حركتها بذراعيه، وهو لا يتردد فى أن يطرح تساولاً خامساً ومسبقاً وهو:

ما هى خصائص هذه المنطقة التى سوف يقف يسرح ويمرح فيها محاولاً إخماد أى قدرة فاعلة فى أى من جنباتها؟ هذا التساؤل يتضمن فى حقيقة الأمر ثلاثة من الاستفهامات فى آن واحد.

الاستفهام الأول: ما هى خصائص منطقة الشرق الأوسط العربية، كما أفرزتها الأعوام لتحولها بأجمعها إلى لقمة سائغة يسهل ابتلاعها؟

الاستفهام الثانى: خصائص الأرض التى سوف تدور عليها المعركة، كميدان للتعامل العضوى. وهذا الاستفهام يرتبط مباشرة بالسؤال الذى هو من اختصاص الفكر العسكرى: كيف يجب أن نحارب؟»

((**الاستفهام الثالث**: خصائص القيادة التى سوف يتعين على الجيش الإسرائيلى أن يناطحها ويتعامل معها خلال الحرب القادمة، هذا التساؤل بدوره يدخل ضمن المفهوم الاستراتيجى للتعامل.

فلنقتصر على الإجابة على السؤال الأول، تاركين الأسئلة الأخرى لنعود لها فى

موضعها الملائم».

((منطقة الشرق الأوسط العربية والحقائق الجديدة:

الفكر العسكرى الإسرائيلى، يسلم بأن منطقة الشرق الأوسط العربية تعيش فترة مخاض حقيقى، وهو يسلم بأن الظواهر التى تحيط بنا خداعة.

إنها تخلق القناعة لأول وهلة بأن هذه المنطقة تجتاز مرحلة ترهل وتحلل. وهذا صحيح، وأن القيادات فى المنطقة متعفنة وهذا أيضا صحيح، ولكن خلف ذلك هناك حقائق لاتراها إلا العين الفاحصة [1]. وهى بقدر كونها إيجابية للجانب العربى، بقدر كونها سلبية، ليست فى صالح إسرائيل، الوقت لا يلعب لصالح الدولة اليهودية. هذا ما تلمسه القيادة العسكرية الإسرائيلية بوضوح وهى ترصد وتحلل بخبرة ودقة.

نقطة البداية هى طرح هذا التساؤل: ماذا حدث خلال الأعوام العشرة الماضية ابتداء من اتفاقيات «كامب ديفيد» حتى إيقاف إطلاق النار فى منطقة الخليج؟ ما هى الوقائع الحاسمة التى تحكمت فى أحداث تلك الحقبة؟ وما هى الدلالات الخفية المستترة خلفها؟ والتى يجب أن تدعو القيادة الإسرائيلية للتعامل بمنطق جديد ومختلف مع هذا الواقع الذى قد يبدو لأول وهلة أنه يعكس استمرارية لما سبق، بينما هو فى حقيقته إعلان لواقع جديد؟

يتوقف المحلل بهذا الخصوص إزاء عشرة وقائع أساسية:

أولا: فشل سياسة السلم مع مصر.

ثانياً: فشل خطة التفريغ للجسد العربى من عناصر القوة.

ثالثاً: بروز صلابة عرب الأرض المحتلة.

رابعاً: التطور الواضح فى العناصرالقيادية العربية.

خامساً: نجاح المقاتل العراقى.

سادساً: التوجه الثابت نحو التعاون الإقليمى.

سابعاً: تضخم القدرة العربية التسليحية.

ثامناً: بروز ضعف كفاءة العنصر البشرى فى الجيش الإسرائيلى.

تاسعاً: التحول الواضح فى دول الجوار الجغرافى.

عاشراً: تخلى الرأى العام الدولى عن إسرائيل.

---

(1) هذا ما دعانا إلى إعادة نشر فكر الدكتور حامد عبد الله ربيع واللواء أ.ح.د. فوزى محمد طايل، والدكتور جمال حمدان، ورجاء جارودى.

متابعة هذه الوقائع المختلفة تفصح بوضوح عن حقيقة الإطار الفكرى، الذى يتعين على القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تتعامل معه خلال الأعوام القادمة، وكيف تصوغ نظرتها لذلك التعامل »

((مصادر التهديد للأمن الإسرائيلى:

لنستطيع أن نفهم حقيقة الفكر العسكرى الإسرائيلى، يجب أن ننطلق من تساؤل أساسى يطرحه ذلك الفكر بصراحة ووضوح:

ما هى مصادر التهديد للأمن الإسرائيلى بالمعنى الضيق، أى بالمعنى العسكرى؟ والتى على القيادة المسؤولة أن تضعها فى قمة أولوياتها؟

مصادر التهديد للأمن الإسرائيلى بالمعنى العسكرى ثلاثة:

أولاً: التهديد اليومى والذى مصدره أحداث المقاومة والرفض العنيف، سواء كان مصدر ذلك عمليات تسلل من الخارج أو عمليات عصيان مدنى من أبناء المنطقة، الذين لا يزالون يقيمون تحت السلطة الفعلية الإسرائيلية (فى إسرائيل فى الأرض المحتلة، فى جنوب لبنان).

ثانياً: التهديد العسكرى الذى قد يصدر من أحد الجيوش العربية المحيطة بالأرض التى توصف بأنها إسرائيلية.

ثالثاً: التطويق العسكرى الذى يعنى تجميع جميع دول المواجهة فى إطار واحد من التعامل العسكرى والسياسى، وهو أمر لم يحدث حتى اليوم فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى.

المصدر الأول للتهديد: فى ذاته لايمثل خطورة حقيقية. تعودت إسرائيل أن تبالغ فى خطورة هذا المصدر للتهديد، ولكنه فى حقيقته أقل من ذلك بكثير، والقيادة العسكرية الإسرائيلية تعلم بذلك. المتتبع للوقائع يلحظ أنه منذ فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية للهجرة من بيروت، فإن الوقائع محدودة. المبالغة الإسرائيلية مردها الرغبة العاطفية فى الاحتفاظ بالضفة، وبحق اليهود بالاستقرار فيما يسمونه يهودا [1] والسامرا، بل يصل المحلل العسكرى «دونكانى» إلى القول بأن التخلى عن هذه المنطقة لا يمثل أى خطر حقيقى على وجود الدولة الإسرائيلية. هذا لا يمنع من أن المتتبع للأحداث يلحظ إرادة رفض حقيقية بدأت تتبلور منذ عام 1980، وعلى وجه التحديد عقب حادث الاعتداء

(1) هل وعى المفاوضون العرب هذه الحقائق وهم يوقعون اتفاقية أوسلو؟ لو كانوا يعون ما اضطروا أن ينتظروا هذه السنوات الطويلة ليكتشفوا أن العدو لن يتخلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة أو القدس.

على عمدة «نابلس» وعمدة «رام الله». وقد ظلت هذه الإرادة فى ثبات تتصاعد وتتقدم إيجابيا نحو موقف العصيان المدنى، حتى تبلورت فى الانتفاضة التى لا نزال نعيش فى أحداثها »

«لقد تنبأنا بتلك الانتفاضة منذ عام 1984 والقيادة العسكرية توقعتها منذ عام 1983 ولكن علينا أن نلاحظ بخصوص الانتفاضة فى ذاتها أمرين:

الأول: وهو أن هذه الانتفاضة لا تعنى فى ذاتها تهديداً للأمن القومى. إنها تخلق حالة اضطراب داخلى وقد تؤدى إلى نتائج خطيرة من الناحية الاقتصادية، تقود إلى انخفاض معدل الهجرة ولكن ليس أكثر من ذلك.

الثانى: أن هذه الانتفاضة قد تستخدم أيضا لصالح إسرائيل؛ لأنها أيضا فرصة لعملية استئصال مبطنة واسعة النطاق للكثافة العربية فى الأرض المحتلة.

المصدر الثانى للتهديد: هو الجيوش العربية المحيطة بـ «إسرائيل». أى من هذه الجيوش لايمثل أى تهديد حقيقى، ولعدة أعوام والبراعة الإسرائيلية تبرز فى هذه الحقيقة. فجيش مصر التى كان مجرد ذكر اسمها يثير الرعب فى القيادات الصهيونية، أضحى اليوم وهو يبعث على السخرية. لقد انخفضت قدرة مصر العسكرية إلى قرابة ثلثمائة ألف جندى بدعوى أن السياسة العسكرية الجديدة تقوم على أساس النوعية وليس الكم، متناسية هذه السياسة أن المتغير الحقيقى فى النصر النهائى فى معركة عسكرية هو عنصر الكم، الذى لايمكن أن تلغى أى نوعية أهميته، وفى جميع الحروب التى خاضتها إسرائيل كان المحور الحقيقى للنصر ثلاثة عناصر: **كم .. ومفاجأة .. ونوع**. وبهذا الترتيب المتتالى من حيث الأهمية.

والجيش المصرى يعيش مرحلة تذبذب بين عقيدة قتالية سوفيتية، وأخرى أمريكية، وثالثة مصرية فى حيز التكوين. ومن ثم، هو بمثابة شخص لايعرف من هى أمه الحقيقية، من بين ثلاث نساء كل منها تتنازعه وتنسبه إلى نفسها. لقد استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية أن تسقط مصر فى وحل «كامب ديفيد» وإذا كان الخروج من هذا المستنقع سياسيا **ليس فى حاجة لأكثر من قرار شجاع**، فإنه من الناحية العسكرية فى حاجة إلى إعادة بناء كاملة قد تستغرق عدة سنوات ».

«هذا ويجب أن نلاحظ، أن الانسحاب الإسرائيلى من سيناء بقدر ما له من عيوب بالنسبة للأمن الإسرائيلى، بقدر ما له من مزايا بالنسبة للجيش الإسرائيلى. فالجيش المصرى لو أراد أن يهاجم إسرائيل، وفى ظل الاتفاقيات الحالية، يتعين عليه أن يجتاز هذه

المنطقة المنزوعة السلاح عمليا، والتى تمثل من حيث الواقع منطقة عازلة [1]، تكاد تقوم بوظيفة الإنذار المبكر، الأمر الذى يعطى للجيش الإسرائيلى فرصة ثمينة للاشتباك فى خارج أرضه القومية، فضلا عن أن يسمح له بتقصير خطوط مواصلاته، وذلك إضافة إلى أن أراضى سيناء مكشوفة تسمح له - لا فقط - بالمناورة، بل وبسيادة الطيران. بعض الخبراء يعتقد أن الجيش المصرى وهو يحارب على القنال، فى وضع أكثر صلاحية منه وهو يحارب من حدود سيناء الشرقية. قد يكون فى هذا مبالغة، ولكنه قول يتضمن قسطاً من الحقيقة، كذلك يجب أن نضيف بأن غزة لاتمثل فى ذاتها أى تهديد حقيقى. إنها معسكر ضخم للاجئين الذين يعملون فى داخل إسرائيل، ومن الاقتصاد الإسرائيلى يحصلون على قوتهم ومصادر تعيشهم.

سوف نعود فى موضع لاحق لتحديد أهمية كل دولة عربية من دول المواجهة، بل ومن دول منطقة الشرق الأوسط، فى حدود تعاملها مع إسرائيل، ولكننا نقتصر مؤقتا على تأكيد أنه عقب خروج مصر من دول المواجهة، فإن أى قوة عربية لا تمثل أى تهديد حقيقى للأمن الإسرائيلى.

يأتى التهديد فقط لو استطاعت جميع دول المواجهة إحداث عملية تطويق عسكرى فى إطار واحد من التعامل أيضا السياسى، لنستطيع أن نفهم ذلك وكيف يدخله الفكر العسكرى الإسرائيلى فى حسابه، لابد من أن نتابع بإيجاز خبرة الأعوام العشرة الماضية. لقد سبق وذكرنا من أهم الوقائع ذات الدلالة عشرة أحداث، وهى تستطيع أن تُدرجها تحت أربعة متغيرات:

الأول: وهو التطور الداخلى فى الجسد الإسرائيلى.

والثانى: فى مفاجأة المجتمع الجماهيرى العربى الذى أحال الضعف إلى قوة.

والثالث: فى خضوع القيادة العربية لظاهرة التطور وتجاوبها مع الجماهير، ومن ثم اكتسابها لصفات جديدة جعلتها أكثر صلاحية لمواجهة الموقف.

والرابع: المرتبط بالتطور العام الذى يخضع له فى هذه اللحظة الإطار الدولى الإقليمى.

فلنتابع بصفة خاصة المتغير الأول ولنتساءل، كيف أثر فى الفكر العسكرى الإسرائيلى وبصفة خاصة فى تصوره للمعركة القادمة فى المنطقة، سواء من حيث مراحلها وأبعادها أو من حيث الأسلحة التى سوف تستخدم فى تلك المعركة».

(1) جاء فى مقررات المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى تل أبيب فى عام 1982 ونشرتها مجلة كيفوتيم: «استعادة سيناء».

((تطور المجتمع الإسرائيلى وخصائص قيادته المعاصرة:

أول هذه المتغيرات وأهمها هو المجتمع الإسرائيلى:

مما لاشك فيه أن التطور العام للدولة اليهودية، يؤكد نجاحها وتفوقها المستمر، ولكن هل هذا النجاح مطلق ودون قيود؟ وهل هذا النجاح لايملك العديد من عناصر الضعف؟ وهل لايعكس عيوباً خطيرة؟.

علماء الاجتماع فى إسرائيل، يحدثونا عن «التحول فى المجتمع الإسرائيلى لإخفاء حقيقة هذا التطور وقيوده ونقائصه. وإذا كان هذا المكان لايسمح بالتفصيل، فإننا يجب أن نقف إزاء ظاهرتين بالكثير من التأمل:

الأولى: التماسك فى عناصر المجتمع الإسرائيلى.

الثانية: حول ظاهرة القيادة والريادة التى تسود المجتمع الإسرائيلى.

كذلك يجب أن نضيف ظاهرة **ثالثة** دون أن نتوقف أمامها فى هذا الموضع وهى ما يسمى بأزمة الصهيونية الجديدة.

منذ البداية يجب أن نلاحظ كيف أن حرب 1967 كانت لها نتائج سيئة بقدر ما كانت تحقيقاً وإنجازاً لايستطيع أى محلل أن يشكك فى عظمته بالنسبة للدولة الناشئة فهى أولا قد مرغت فى الأوحال جميع أعدائها.

وهى ثانيا أضافت إلى حدودها ضعف مساحتها. **وهى ثالثا** خرجت قوة مسيطرة فى المنطقة يهابها الجميع، ويخطب ودها الجميع. ولكن هل هذا فعلا ما كان يجب أن يسعى إليه أى قائد محنك بعيد النظر يحكم إسرائيل؟

أولا لقد كانت إسرائيل، تعانى من تفكك حقيقى فى جسدها، بدأت ملامحه تبرز واضحة للعيان فى عام 1965 وتصير ساطعة مخيفة فى عام 1966، وكان واجب القيادة أن تجعل ذلك النصر وسيلتها للتخلص من تلك الأزمات.

إحدى هذه الأزمات ظاهرة النزوح، التى هى تعبير عن العديد من المشاكل.

الأزمة الثانية وهى الأزمة الاقتصادية. الأزمة الثالثة تدور حول الأخلاق والقيم اليهودية التقليدية. ثم أزمة رابعة ترتبط بالصهيونية ذاتها. وهل حققت أهدافها وآن الأوان لتصفيتها أم أنها لا تزال فاعلة؟

ثانيا ثم هى لم تضع خطة واضحة للتعامل السلمى، الذى هو وحده الذى سوف يمكنها من البقاء، لقد اكتفت بالإجابة بل على كل عرض قُدم لها من جانب أولئك الذين كانت تعنيهم مصالحها الحقيقية وأولهم «جولدمان» رئيس الوكالة اليهودية، كان يردد «كيسنجر»

كلمته المشهورة: على أن أدافع عن مصالح تل أبيب ضد رغبات إسرائيل، لقد ظن أولئك الذين عاشوا فى الذل لعشرات القرون أنهم أضحوا حقيقة أسياد منطقة الشرق الأوسط ونسوا تحذيرات «ديجول» أن هذا ضد منطق التاريخ.

انتصار عام 1967 أجل انفجار هذه الأزمات. لم تكتشف إسرائيل أنها دون قيادات حقيقية إلا فى عام 1973 عندما ذهبت «جولد مائير» تبكى وراح «موشى دايان» يفكر فى الانتحار. ورغم ذلك فهما لايزالان بقايا الرعيل الأول: أين القيادات الكبرى من أمثال بن جوريون وزملائه؟ الرعيل الأول وهو يقضى آخر أيامه اختفى مع حرب أكتوبر وفى أعقابها ولم يبق منه سوى «مناحم بيجن»، وجاء هذا بدوره لينسحب من الحياة السياسية بصورة درامية تجعل كل متتبع للوقائع والأحداث يشعر أنه ليس انسحاب التقاعد، ولكنه انسحاب خيبة الأمل والشعور بالفشل التام فى حياة كاملة. المتتبع لتطور الحياة السياسية فى إسرائيل منذ عام 1982 حتى اليوم يشعر بهذه الحقيقة فى شقيها:

أ – الفشل فى بناء الدولة المتماسكة.

ب – الفشل فى خلق القيادات الجديدة.

الناحية الأولى واضحة فى نتائج حرب لبنان. أين إسرائيل قبل وأثناء حرب 1967 من إسرائيل أثناء وعقب حرب لبنان عام 1982؟ قبل حرب الأيام الستة وإسرائيل مهددة بما كانت تعتقد أنه وحش رابض على حدودها الجنوبية فى مصر، تمثل فى شخص «جمال عبد الناصر»، صاحب اليد الطويلة التى وصلت إلى اليمن، وصاحب الهيبة الدولية التى جعلت دول عدم الانحياز تتكتل خلفه وفى عاصمته، وصاحب الكلمة المسموعة لا فقط فى الاتحاد السوفيتى، بل وفى نفس الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل وهى دولة مهيمنة على المنطقة عام 1982 تصول وتجول فى جميع جنبات المنطقة، وقد روضت كل من عاداها وأذلت كل من لم يهادنها؟ إسرائيل قبل حرب الأيام الستة قوة واحدة متماسكة تعمل فى قبضة واحدة، ولنتذكر خطاب «ألون» قبل شن القتال بيومين وهو يتخلى بإرادته المنفردة عن وزارة الدفاع لخصمه اللدود «دايان» مطالباً بأن يكون الهدف فقط القتال وبسرعة وتلك فى أعقاب حرب لبنان، وكل يلقى على الآخر بالتبعية بين وزير دفاع لايعرف القيم أو المسؤولية، ورئيس وزراء فقد سيطرته على حزبه، ورئيس أركان لايحترم القيادة السياسية؟

إسرائيل المتماسكة لم تعد متماسكة:

ويرتبط بهذا وينبع منه طبيعة القيادات الجديدة السياسية: قيادات هشة لاتفكر إلا فى نفسها أى أنانية لايعنيها من المشروع الصهيونى إلا تحقيق أهدافها الذاتية. قدراتها محدودة لا تملك ذلك الإيقاع الفكرى الذى عرفناه فى قيادات الرعيل الأول.

هذه الحقيقة – أى ضعف الكيان الإسرائيلى – فى حاجة إلى دراسة أكثر عمقا من الجانب العربى. ولكن هل هناك فى الجانب العربى من هو قادر على فهم حقيقة الأوضاع

التى تعيشها المنطقة؟ على كل الذى يعنينا بصفة خاصة هو ما يرتبط بالقيادة العسكرية وذلك بسبب ضخامة النتائج المترتبة على ذلك.

قبل أن نستمر فى تحليلنا لهذه الناحية **يجب أن نتذكر أن القيادة العسكرية تملك - بل يجب أن تملك - ثلاثة أنواع من القيادات: قيادة استراتيجية، ثم قيادة فنية، وأخيرا قيادة ميدانية**، كل من هذه القيادات لابد لها من مواصفات معينة ومتميزة. هذا التعدد يرتبط به تعددآخر فى داخل كل قيادة. فهناك فروع للقيادة تبعاً لكل سلاح: السلاح البرى ثم السلاح البحرى، وأخيراً الجوى. ويجب أن نضيف إلى هذه الأسلحة الثلاثة سلاح الدفاع الجوى. وهكذا لدينا اثنى عشر قيادة، الأمر الذى يثير عقب ذلك مشكلة القيادة الإدارية والتى تعنى التنظيم بين هذه القيادات المختلفة والمتعددة والمتباينة. وكلما تضخمت قوات الجيش كلما تضخمت المشاكل التى يفرضها هذا التعدد والتضخم لايعنى فقط ازدياد الكم، بل وتعدد مسارح العمليات من جانب، وتنوع طبيعة العمليات بين الحرب الشاملة والحرب نصف الشاملة، وما يسمى نصف الحرب والعمليات اليومية المعتادة والتى تدور حول مواجهة العمليات الإرهابية، رغم محدودية أهميتها من جانب آخر.

يمكن القول بصفة عامة أن الجيش الإسرائيلى برع فى جميع هذه القيادات حتى حرب عام 1967 فى حرب أكتوبر برزت الفاعلية الفنية والقيادة الميدانية فى أوجها وعملية الثغرة تعبير عن ذلك، حرب لبنان أثبتت أن القيادة الميدانية بدورها فقدت فاعليتها. ونستطيع أن نجزم بأن الجيش الإسرائيلى لايعرف اليوم تفوقاً حقيقياً إلا فى القيادات الفنية أى القيادات التكنولوجية.

سبب آخر يفسر لماذا الاهتمام المتزايد بالأسلحة التكنولوجية؟ لأن المجتمع الإسرائيلى لم يعد متماسكاً.

ولكنه عدم تماسك هذا المجتمع، وبقدر إصابته بكثير من عناصر التحلل، بقدر تماسك مؤسسته العسكرية. **جيش الدفاع الإسرائيلى استطاع خلال الأعوام الخمسة الماضية - وبصفة عامة - خلال الفترة الممتدة من حرب لبنان 1982 حتى إيقاف إطلاق النار فى حرب الخليج (صيف 1988) أن يحقق قفزات رهيبة إلى الأمام، إنه يعمل فى صمت وسكون وينشر أدواته فى جميع الأبعاد استعدادا لمعركته الفاصلة القادمة.**

((فهل نحن على وعى بذلك؟

هذه الكلمات الخطيرة فى حاجة إلى تفصيل، وهو ما سوف نتعرض له فى مقالاتنا بالتفصيل الكافى. ولكننا منذ البداية نود أن نحدد النقاط الأساسية التى تدور حولها هذه الثورة الفكرية العسكرية، والتى تسود قيادات تلك المؤسسة.

أولاً: فهى تفصل فصلا كاملا بين مفهوم الأمن القومى ونظرية الحرب، أو العقيدة القتالية. وقد سبق وحللنا ذلك، وأساسه التفرقة بين سؤالين: **متى يجب أن نحارب؟** ... **وكيف يجب أن نحارب؟** هذا الفصل الهدف منه، ألا تسمح للسلطة غير العسكرية بأن تتدخل للإجابة على السؤال الثانى، أن يصبح من الاختصاص المطلق للفكر العسكرى.

ثانياً: كذلك فى هذا البعد المحدد: متى يجب أن نحارب؟ فإن الفكر العسكرى الإسرائيلى يميز بين أبعاد ثلاثة لمفهوم الأمن القومى: بعد سياسى؟ وآخر اقتصادى.. إلى جانب البعد العسكرى. ومع التسليم بترابط كل من هذه الأبعاد الواحد منها بالآخر، إلاأن الاختصاص أيضاً فى هذا التعامل يجب أن يكون له احترامه بل وسطوته.

ثالثاً: فى جميع الأحيان فإن فكرة التوسع العسكرى فى المفهوم الأمنى يجب أن تسيطر على الإدراك الإسرائيلى وهو من ثم:

أ – يترك صياغة المفاهيم للأداة العسكرية.

ب – يترك العنصر المهنى التكنولوجى الفنى يتحكم فى الفكر العسكرى.

جـ – يؤمن بضرورة إعادة بناء الفكر العسكرى [1] على ضوء الخبرة القتالية الماضية التى عاشها جيش الدفاع الإسرائيلى.

رابعاً: وهى تؤمن بأن الحرب القادمة والتى لابد [2] منها، لن تكون محددة. إنها سوف تتصف بثلاث خصائص:

أ – **سوف تكون كلية شاملة** بحيث يتسع نطاقها لتشمل جميع أجزاء منطقة الشرق الأوسط.

ب – **وسوف تكون ساحقة** لأنها يجب أن تكون آخر الحروب فى المنطقة على الأقل لمدة نصف قرن تستطيع خلالها إسرائيل أن تبنى إمبراطوريتها الكبرى.

جـ – **وهى ذلك لن تكون فقط حرب جيوش**: بل هى حرب تتجه إلى الإرادة المقاتلة أياً كانت صورتها: شعبية وثقافية. عسكرية وحضارية.

هذه الأعمدة للفكر الإسرائيلى فى حاجة إلى تفصيل وتعميق مع تحديد لمقدمات كل

---

(1) هل أدركتم يا دعاة السلام، ماذا يريد العدو؟ أم لازلتم مصرين على أن ما يقوله أستاذ العلوم السياسية خيال مريض؟

(2) ومن هنا يأتى أهمية التلاحم داخل صفوف القوات المسلحة وبين الأجيال التى حاربت العدو من عام 1948 وعبر 1956، 1967، 1973، ويأتى أهمية بناء الإيمان وحب الجهاد والموت فى سبيل الله وجنة عرضها السموات والأرض.

مقولة ثم متابعة نتائجها كل على حدة.

رغم ذلك، فيجب أن نلاحظ كيف أن لا تزال عناصر معينة فى هذا الإدراك موضع غموض وعدم وضوح. علاقة «إسرائيل» بدول الجوار، وكيف ستتطور فى هذا الإدارك الجديد من جانب ثم علاقة النظام الإقليمى، الذى سوف تسعى إسرائيل إلى بنائه بالنظام الدولى من جانب آخر. وللحديث بقية».

obeikandl.com

المحور الثانى

حرب لبنان .. وتطور الفكر العسكرى اليهودى

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

«حرب لبنان تمثل نقطة حاسمة فى تطور العسكرية الإسرائيلية.

لقد سبق أن رأينا كيف أن نصر عام 1967 كان عملية تمثيلية أكثر منها نصراً حقيقياً. وكما قلنا ونكرر سوف يأتى يوم تكتشف فيه القيادة الصهيونية أن أكبر أخطائها هو حرب الأيام الستة. النصر العسكرى ليس مجرد هزيمة فى معركة، وإنما هو الهدف البعيد المدى من الحركة العضوية الدافعة فى المدى غير القريب. **فى أى حرب حقيقية على القائد المحنك أن يضع فى ذهنه ثلاثة أهداف يسعى إلى تحقيقها بشكل أو بآخر.**

أولاً: أن يقضى على الأداة المقاتلة التى يناطحها، وأن يسحقها، بحيث لا تقوم لها بعد ذلك قائمة، ولو فى الأمد القريب. **إن القائد الذى يعرف فى لحظة الهزيمة كيف يسحب قواته وينقذها من الاستئصال يكون قد حرم خصمه من نصف الانتصار.**

ثانياً: أن يرتبط ذلك بتطويع كلى وشامل للإرادة المقاتلة التى يمثلها ذلك الجيش.

ثالثاً: أن يخرج من المعركة وهو أكثر قوة وإرادة وتماسكاً مما كان عليه قبل أن يدخل المعركة. **لو أن القوات الإسرائيلية كانت قد دخلت القاهرة، وتوغلت فى وادى النيل، وأذلت القيادة المصرية، وقضت على أداتها العسكرية، ونصبت حكومة عميلة تؤمن بالتعاون الحقيقى مع الغازى لأرض وادى النيل، لكانت قد استطاعت أن تحطم الكبرياء للقومية قرابة نصف قرن، ولكانت قادرة خلالها على أن تحقق أهدافها فى منطقة الشرق الأوسط، وقد فقدت العروبة عمودها الفقرى. الذى حدث على العكس من ذلك. إنها أيقظت العملاق النائم، وتركته ينتفض فى صحوة لم تستغرق سوى خمسة أعوام، لتفرز حرب أكتوبر عام** 1973، رغم أن القيادة المصرية بعد أن فقدت قائدها الملهم، الأمة المحاربة. لتعيد للذاكرة قصة أثينا فى مواجهة جحافل «الفرس» بقيادة (بركليس)؟ أو معجزة ألمانية الناشئة (وفيتست) يصرخ فيها ألا تبدأ بفرنسا وهى تملك قيادة من وزن (نابليون).

على العكس رسّبت القيادة الجديدة مفاهيم الدولة البورجوازية بأنانيتها، وقصر نظرها وجبنها وتخليها عن كل قيم حضارية وقومية، وهكذا توالت اللطمات. قصة فك الاشتباك

الثانى. مفاوضات الإسماعيلية* اتفاقيات كامب ديفيد* معاهدة السلام. ليست إلا الفصول الواضحة، **ولكن الشعب الحقيقى انتفض ليصرخ قائلا كلا وجاءت اللطمات المعبرة عن إرادةالرفض.** مقتل السادات. مقتل خاطر. التحالف الواقعى مع العراق موجه المد الإسلامى. قصة تنظيم ثورة مصر. موقف القضاء الرافض والمتصلب فى رفضه* خروج الجامعة عن تقاليد الخضوع والاستسلام* مجلس التعاون العربى* **جميعها فصول فى تطور عملاق لم يكتمل بعد. إن العملاق يتحرك ويتثاءب ولكنه سوف يقف على قدميه ليصرخ مطالبا بالثأر ويوم ينتصب على قدميه، ليس ببعيد، وسوف يكون انتقامه رهيبا.**

فليسمع هذه الكلمات كل مصرى مسؤول قبل رجل الشارع، لأن رجل الشارع بوعيه وحسه يعرف ذلك جيداً، وإن لم يعلن عنه.

أما الأول فهو وحده الذى أصابته غيبوبة الرفاهية والتملق والكذب فبات جسدا لايدرك حتى مصالحه الحقيقية. الفكر العسكرى الإسرائيلى يعرف هذه الحقائق ويعرف جيداً أن عليه أن يواجهها، إن آجلا أو عاجلا كيف؟ هذا هو أحد التساؤلات التى يطرحها العقل المسؤول عن صياغة سياسة تل أبيب فى الأعوام القادمة بإلحاح.»

((أحداث لبنان وتطور الفكر العسكرى القيادى الإسرائيلى:

فى هذا التطور العام كانت أحداث لبنان أول درس تلقته القيادة الإسرائيلية وخير من حلل حرب لبنان، رجل القتال والمتخصص فى العلوم السياسية «ريتشارد جابريل»، ورغم دفاعه عن العسكرية الإسرائيلية الذى يصل به إلى حد القناعة المرضيَّة.

يصف هذا الكاتب حرب لبنان بأنها جاءت ولأول مرة فى تاريخ إسرائيل لتثير حقيقة العلاقة بين جيش الدفاع والهيكل السياسى للمجتمع، الذى يخدمه ذلك الجيش.

السؤال هو: هل جيش الدفاع يجب أن يستخدم وفقط فى إطاره التاريخى والأخلاقى كقوة دفاعية عن المجتمع وعن أمن ذلك المجتمع، أم أنه أيضا أداة لتحقيق أهداف محدودة العلاقة بالدفاع عن أمن الوطن؟ ورغم أن صياغة الأزمة الحقيقية بهذا الشكل يخفف من حقيقة المتغيرات التى تستتر خلفها، إلا أن هذه الصياغة تفصح بوضوح عن وجود خلاف بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية، بل هو خلاف أبعد من مجرد تعدد فى وجهات النظر. الخلفية الحقيقية الفكرية لهذا الخلاف تنبع من الخلاف حول تحديد معنى الأمن القومى وحدودها النظرية التقليدية، والتى ورثناها عن التراث الأوروبي. إن الأمن القومى هو تطبيق من تطبيقات نظرية الأمن من جانب، وهو يختلف ويستقل عن مفهوم المصالح القومية من جانب آخر. الأمن الذى هو جوهر السياسة القومية يعنى الطمأنينة. الأمن القومى هو ذلك القسط من الطمأنينة، التى يجب أن تسهر الدولة على تحقيقها بخصوص

الحماية الذاتية من الاعتداءات العضوية المفاجئة، التى قد تتعرض لها الدولة من جيرانها، وقد تسهل عملياتها خصائص الحدود الجيوبوليتيكية. المصالح القومية هى المصالح العامة التى يجب بخصوصها أن ترتفع عن مستوى الطبقات أو الفئات أو التجمعات.

الأمن القومى من ثم وفى النظرية التقليدية يتميز بخصائص ثلاث:

أولاً: هو مفهوم محدد وواضح فى عناصره، بل ويكاد يكون مقننا فى مبادئه، ورغم ذلك فهو مفهوم استثنائى لايقبل أى توسع فى تطبيقاته.

ثانياً: وهو صارم فى جزائه حيث مخالفته تعنى الحرب الفجائية المجهضة، التى لا تقبل استثناء ولا تعرف التردد، أى اعتداء على أحد مبادئه يعنى إعلاناً لحالة الحرب.

ثالثاً: وهو يقوم على مبدأ الضرورة التى تبيح المحظور. مقتضى العلاقات الدولية حسن الجوار، ولكن هذا الواقع يأتى فتخرج عليه جميع تقاليد التعامل باسم الأمن القومى فى هذا الإطار تبدو واضحة ومحددة وظيفة جيش الدفاع.

المصالح القومية تمثل دائرة أوسع من مفهوم الأمن القومى، حيث نجد أنفسنا فى ميدان يرتبط بالأهداف الجماعية الكلية ولكنه يتعدى مجرد الدفاع عن الكيان الذاتى إزاء مخاطر الاستئصال، أو ما فى حكمه. المصالح القومية تتسع لتشمل كل ما يعنى القيم والاستقرار والرفاهية، بغض النظر عن نوع التعامل والطرف المعامل، الاغتيال أو الاعتداء على المصالح القومية أمر يستقل وينفصل عن وظيفة الجيش.

وطالما أن الأمن القومى فى معناه الضيق لم يصبه تهديد، فلا موضع للحديث عن مسؤولية القوات المسلحة، بل وليس من الأمور المشروعة أن تدعى للتدخل بأى شكل كان.

هذا المعنى التقليدى الذى ظلت تحترمه تقاليد الممارسة الغربية، وتحرص على الانصياع له تقاليد الجيش الإسرائيلى، بدأت فى الفترة الأخيرة وبصفة خاصة فى التقليد الأمريكى منذ فترة وجود «كنيدى» فى السلطة، وفى إسرائيل مع حرب لبنان تتخلى عنه لتقاليد جديدة، غزت أيضا الفكر السوفيتى، بل ووجدت صداها فى الفقه العربى ريح جديدة تخلط بين الأمن القومى والمصالح القومية، وتجعل من كلمة الأمن القومى مرادفا لكلمة الأمن بدأت تهب عاصفة على الفكر الدخيل على التقاليد العلمية بأهداف مختلفة، هذا الفكر الجديد رداء لإضفاء صفة الشرعية على سلوك فى طبيعته غير مشروع، الأمن القومى مفهوم ضيق وهو يبرز تجاوزات، ومن ثم فإن الفقه يُسلم بأن هذه التجاوزات يجب أن تكون فى أضيق الحدود، وواشنطن وهى فى موضع القوة تستطيع أن تتستر خلف عنفوان سطوتها، لتبرر هذه التجاوزات ولكنها تجد فى هذا المفهوم رداء يسمح بستر العورة. وهكذا هى تصف الوجود الإسرائيلى بأنه جزء من الأمن القومى الأمريكى.

الاتحاد السوفيتي يسلك نفس السلوك، ومن ثم يصف استقرار النظم الشيوعية فى شرق أوروبا بأنه جزء من الأمن القومى السوفيتى. كذلك فهو يستخدم رداء إذابة صلابة مبادئ الأمن القومى، وخلق القناعة بأن حماية الجسد لا تقل أهمية عن قبول مفاهيم التنمية وما تعنيه من تطور لمفاهيم اليسر والرفاهية، بل وقد تكون هذه الأخيرة أكثر أهمية من الكرامة القومية. وهكذا استطاعت المفاهيم الاقتصادية مهما ارتفعت من حيث أهميتها، فهى دائما مفاهيم تابعة أن ترتفع لتفرض على مفاهيم التكامل القومى، والإرادة القومية أن تنزوى جانبا ولو فى بعض المواقف.

الفقه الإسرائيلى العسكرى وبصفة خاصة عقب اتفاقيات «كامب ديفيد» تابع الفقه الأمريكى فى هذا التوجه، بالنسبة لشطره الأول، وهو توسيع المفهوم لصالح التوسع والسيطرة. المصالح القومية هى والأمن القومى صنوان، وما ينطوى تحت كلمة المصالح القومية يقودنا إلى مفهوم الأمن القومى كذلك، فإن الأمن القومى والأمن حقيقة واحدة.

وهكذا انهارت الحواجز، وأضحت الكلمات الثلاث تعبر عن حقيقة واحدة، وتقود إلى نتيجة واحدة، أو بعبارة أدق رد فعل مماثل أمن. أمن قومى. مصالح قومية. خطورة هذا التطور الفكرى تنبع من ثلاث نتائج:

الأولى: أنه يقود إلى جعل الجيش أداة سياسية تتدخل فى كل نشاط للدولة فى الداخل أو الخارج. فى العلاقات المرتبطة بحماية حدود الجوار، أو ما عدا ذلك من علاقات وبنفس منهاجية السلوك الهجومى أى الحرب الفجائية الخاطفة.

الثانية: إنه ينتهى بأن يجعل شريعة الغاب هى المسيطرة على جميع العلاقات التى تصير فيها الدولة طرفا فاعلا، حتى فى علاقات الدولة بمواطنيها، حيث من المسلم به أن القوة يجب أن تختفى، ليحل موضعها الإقناع، والاقتناع، وحيث لايمكن أن يسود الالتقاء والصدق فى علاقة الاتصال بين الحاكم والمحكوم.»

((أخطاء القيادة العسكرية الإسرائيلية فى حرب لبنان:

فلنبدأ بطرح التساؤل وهذا ما يعنينا على وجه الخصوص، عن حقيقة أخطاء القيادة العسكرية فى حرب لبنان، والتى أخضعها الفكر العسكرى لتحليل عميق، بقصد إعادة صياغة نظريته القتالية.

الخطأ الأول: يدور حول أهداف الحرب. الحرب ليست مجرد معركة، ينتصر فيها الجيش. إنها حركة تسعى لتحقيق أهداف معينة أبعد من الانتصار فى معركة تحقيق هذه الأهداف هو وحده محور الانتصار. وقعت القيادة الإسرائيلية فى هذا الخطأ فى حرب 1967 ولم تتعلم من أخطائها، ووقعت أيضا فى نفس الخطأ القيادة المصرية فى حرب

1973، ومع ذلك فإن القيادة الإسرائيلية لم تستوعب الدرس. نفس المأساة أصابت تلك القيادة فى حرب لبنان، ولكن بصورة أكثر وضوحا وأكثر خطورة. المتتبع لحرب لبنان يلمس منذ البداية كيف أن هذه الأهداف فى ذهن القيادة السياسية، لم تكن هى الأهداف فى ذهن القيادة العسكرية، حتى أن البعض يتساءل وبحق هل اختلفت مع تلك الحرب طبيعة العلاقة بين العنصر المدنى والعنصرالعسكرى فى التعامل القيادى الإسرائيلى؟

الجيش كان دائما وحتى حرب 1973 وانطلاقا من المفاهيم التى صاغها بن جوريون يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

أولاً: الجيش هو أداة الدولة لتنفيذ سياستها.

ثانياً: إنه لذلك يخضع لمراجعة فعلية من السلطة، السياسية القومية.

ثالثاً: وهو لذلك مستقل ومنفصل تماما عن النظام الحزبى.

فى حرب لبنان هذه النواحى جميعها اختفت بدرجة أو بأخرى. على أن أخطر ما يعنينا هو فى إدارة الحرب ذاتها، الأمر الذى يثبت ما سبق وذكرناه من أن حرب لبنان قدمت للفكر العسكرى الإسرائيلى، خبرة لم يكن يتوقعها. أخضعها لدراسة متأنية لابد وأن تعكس نفسها فى تصوره للحرب القادمة. الجيش الإسرائيلى حارب فى عام 1982 بخبرة حرب عام 1973، وكما أصابه الغرور فى انتصار 1967 فقد أصابته نشوة التخلص بسرعة من الهزيمة فى أعقاب الثغرة، وما ارتبط بها عقب ذلك من مفاوضات معروفة، ليست فى حاجة إلى تفصيل. وهنا تبدو بوضوح حقيقة المأساة التى نعيشها فهى فى إسرائيل وبالنسبة لخبرة حرب 1982، ليست مجرد العلاقات بين العنصر المدنى والعنصر العسكرى. وهى فى الجانب العربى تتعدى جيشا فشل فى حرب محدودة، إنها درس تعلمت منه القيادة التكنولوجية أو المهنية الجديدة كيف يجب أن تعد نفسها للحرب القادمة.

فلنقتصر مؤقتا على هذا الدرس بالنسبة للجانب الإسرائيلى.

حرب لبنان تثبت أن إسرائيل خاضت تلك الحرب، دون أن تملك قيادات استراتيجية حقيقية على المستوى العسكرى والسياسى. لقد حارب جيش الدفاع الإسرائيلى وقد أعاد صياغة عقيدته على ضوء فشله ونجاحه فى سيناء، ودون أن يدرك أن لبنان ليست سيناء وأن الحرب فى لبنان ليست تكراراً أو نموذجاً لحروبه السابقة، إنها حرب من نوع جديد لا صلة لها بحروب تل أبيب السابقة. إلا جزئيا. ما هى حروب إسرائيل السابقة، فى مجموعها وأساسا مع مصر، لم تعرف فى هذه الحروب إلا صدامات الجيوش فى صحراء متسعة تسمح بالكر والفر وسرعة الحركة، مع سيطرة سلاح الجو من جانب وسلاح المدرعات من جانب آخر، والقدرة على التحكم فى الاستخبارات فى العمق من جانب ثالث.

وأخيراً حرب لبنان تتمثل فى نموذجين: حرب جبال وحرب ميدان، فى حروب إسرائيل السابقة، عرف الجيش اليهودى حرب المدن جزئيا، فى بور سعيد عام 1956 وبصفة خاصة فى السويس عام 1973 فضلا عن بعض فصول محدودة فى كل من الجولان والضفة، وفى كلا المعركتين بصفة خاصة بور سعيد 1956 والسويس عام 1973 تلقن دروسا لم تستطع القيادة الإسرائيلية أن تعى معناها الحقيقى، نشوة النصر أعمت هذه القيادة عن أن تحلل وتراجع، أما حرب الجبال وهى نموذج للحروب القادمة سواء فى لبنان وسواء فى أجزاء واسعة من سوريا فلم يكن قد قدر للجيش الإسرائيلى أن يتعامل معها.

وهذا تعبير عن اختفاء القيادة الاستراتيجية، والتى برزت فى أكثر من بُعد واحد نستطيع أن نذكر أهمها:

أولاً: اختفاء المعلومات والخبرة بخصوص أرض المعركة. لقد عودتنا القيادة الإسرائيلية أن تجمع معلومات دقيقة عن الأرض التى سوف تدور عليها الحرب (1)**، فهى الوعاء الذى يجب أن يحتضنه القائد الميدانى فى حرب لبنان، لم يحدث ذلك وهو أول درس يجب أن يتعلمه القائد الاستراتيجى للتعامل الميدانى فالقائد الاستراتيجى هو الذى يعد هذه المعلومات ويمد بها القائد الميدانى قبل تحركه**، وهو فى حرب لبنان يقدم لنا قصورا خطيراً اعترفت به نفس القيادة المسؤولة عقب القتال يذكرنا بقصة الجيش المصرى فى اليمن.

ثانياً: عملية تشكيل القوات الذى لم يكن بدوره يتفق مع خصائص الأرض التى كان يحارب فوقها الجيش الإسرائيلى، يبرز هذا واضحا فى الاهتمام المطلق بالدبابة فى ميدان لاتسمح طبيعته بتقدم أكثر من دبابة واحدة فى وقت واحد، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية اصطيادها بسهولة. الحرب هى مقاتل وسلاح وأرضية ويجب أن يحدث توافق كامل بين العناصر الثلاثة، والنصر فى الحرب هو قيادة وإرادة وخطة (*) وهى عناصر بدورها يجب أن تنصهر فى بوتقة واحدة حيث عناصر الحرب جميعها، يجب أن تندمج فى الإرادة وكان على الفكر العسكرى الإسرائيلى أن يكتشف ذلك فى لبنان.

ثالثاً: عدم تدريب المقاتلين على حرب الجبال، بما تعنيه من مهارة معينة، وعلى حرب

(1) من أجل هذا حرصت أمريكا ودول حلف الأطلنطى على عمل مناورات مشتركة مع مصر وغيرها من بلاد العالم العربى؛ لأنها أرض المعارك المستقبلية، ومن أجل ذلك حرصت الدول التى تقدم معونات إلى العالم العربى على ربط ذلك بعملية مسح شامل للبلد التى تقدم له المعونة. مسح من ناحية الثروات، مسح من ناحية السكان، مسح من ناحية الكفاءات. راجع كتاب (المؤامرة على التعليم والعلم) صلاح الدين محمد وآخرون، دار الوفاء للطباعة والنشر. راجع المقالة فى الأهرام الاقتصادى «المعونة الأمريكية لمن؟ لمصر أم أمريكا بقلم دينا جلال، عام 1988.

(*) نموذج على صحة هذه القاعدة: فتح المدائن.. القادسية على يد سعد بن أبى وقاص.

المدن وما تفرضه من شجاعة من نوع معين وقدرة على المبادأة الفردية. حرب الجبال أساسها مفهومان: الانتشار والاختفاء مع القدرة والصلاحية للتسلق، والقتال أثناء التسلق، حرب المدن بدورها تفترض شخصية من نوع معين أساسها رد الفعل السريع، والقدرة على اتخاذ القرار على جميع مستويات الجندى المقاتل، فضلا عن الصلاحية للحرب المنفردة يعنى المقاتل الذى قد يحارب وحيدا أو فى مجموعة محدودة العدد وليس فى صورة تكفل على قسط معين من الأهمية العددية.

رابعاً: الاهتمام المطلق بحياة المقاتلين وهو أمر يتناقض بصفة خاصة مع حرب المدن التى من طبيعته – وكما سبق وذكرنا – متميزة وتتنافى مع مثل هذه الاعتبارات مهما بلغت من أهمية.

حرب لبنان أبرزت ترهل القيادة الإسرائيلية الذى لم يكن قاصرا على القيادة العسكرية فى أغلب صورها، بل تعداها إلى القيادة السياسية، التى لم تعرف كيف تسيطر على هذه القيادة العسكرية، رغم أخطائها ولنتذكر بعض ملامح تلك الأخطاء:

أ – مركزية القيادة التى أضحت بحيث لم يعد يتم اتخاذ أى قرار إلا فقط وأساسا على أعلى مستوى، وهذا يخالف جميع تقاليد جيش الدفاع الإسرائيلى التى عرفها ومارسها بصفة خاصة فى حروبه الأربع السابقة.

ب – اتجاه القيادة العسكرية لعدم احترام الأوامر القيادية الصادرة من الطبقة المسؤولة عن إدارة دفة العمل القومى، وهذا كان لابد وأن يعكس بدوره اختلالا فى نفس داخل القيادة العسكرية من حيث احترام مستويات التعامل التصاعدى.

جـ – سيطرة التفكير التقليدى على القيادات الميدانية، الأمر الذى لابد وأن يقود إلى اختفاء الشجاعة والقدرة على المبادرة مع ما يعنيه من تحمل المسؤولية.

وهكذا اختفت فى حرب لبنان كل ما تعودناه سابقا فى جيش إسرائيل من المبادرة والأخذ بزمام الموقف، والنبوغ فى التصور، وسرعة رد الفعل، والشجاعة فى تحمل المسؤولية، رغم جميع المخاطر التى يمكن أن تحيط القائد الميدانى.

هذا الترهل فى الجيش الإسرائيلى، له مصادر متعددة: أبرزتها فى صورة ساطعة حرب لبنان 1982، وكان لابد وأن تعيد القيادة العسكرية الإسرائيلية بناء تصورها للتعامل على أساس وضع حد لهذه النقائص.

ما هى أولا مصادر هذا الترهل؟

أولا: الترهل العام فى المجتمع الإسرائيلى، لابد وأن يعكس نفسه فى الجيش والقطاع العسكرى، فالجيش الإسرائيلى هو الأمة المحاربة، وهو يتضمن جميع قطاعات المجتمع

دون استثناء.

ثانياً: ضعف المتغير الأيديولوجى، الذى عبر عنه بأزمة الصهيونية، والذى برز واضحاً فى حرب لبنان بسبب طبيعة تلك الحرب وأهدافهاالتوسعية والخفية.

ثالثاً: سيطرة العنصر المهنى - أى الجندى المهنى - على القيادات أنه ليس القائد الذى تعودناه صهيونى متعصب، عمل فى الحياة السياسية وانتقل ليصير جنديا ونموذجه موشى دايان، ولكنه عسكرى منذ نشأته لم يعرف حياة السياسة إلا نسبيا، وفى مرحلة متأخرة نموذجه الواضح رؤساء الأركان منذ حرب لبنان حتى اليوم، ودون استثناء مثل هذا النموذج للجندى فى حاجة إلى إطار للتعامل له خصائص معينة، لم توفرها له حرب لبنان.

رابعاً: الجندى الذى حارب عام 1982 هو جندى مرفه ماديّا ومعنويّا. ولد فى أرض إسرائيل، وعاش انتصارات 1967 شاباً فملأه الغرور على عكس جندى حرب 1967 الذى جاء من الخارج صبيا مشرداً وعاش عشرين عاماً، وهو يتساءل: هل سوف يقدر له أن يكون له وطن حقيقى؟ أم سوف يفرض عليه من جديد ترحال آخر كما عرف أباؤه وأجداده؟ هذا الفارق الزمنى الذى لم يتجاوز خمسة عشر عاماً، هو فارق بين جيلين، بين عقليتين، وكان لابد وأن يحدث أثاره.

يرتبط بهذا التغيير الداخلى فى القيادة العسكرية الإسرائيلية التفسخ فى المجتمع اليهودى ذاته من جانب، واختفاء القيادات الكبرى من جانب آخر، كلاهما متغيران على قسط خطير من الأهمية حيث المتغير سبب ونتيجة فى آن واحد. والواقع أن هذين المتغيرين، كان لهما دور آخر لايقل خطورة فى تطور الرأى العام الدولى. الرأى العام الدولى لم يعد ينظر إلى إسرائيل نفس النظرة التى سيطرت عليه حتى حرب عام 1973 كيف كانت نظرة الأوربى إلى الإسرائيلى؟ هو اليهودى المتحفز الذى يرفض مصيره من جانب، والمؤمن بمثاليات معينة من جانب آخر، والذى حفر - بفضل دعاية واعية ومخططة- خنادق ثابتة من التأييد والإعجاب فى الرأى العام الأوربى. هذه النظرة قد اختفت بل وإلى غير رجعة، وجاءت لتحل محلها صورة اليهودى المنحل، الذى لاقيم له، ولا أخلاق، والذى هو على استعداد لأن يستخدم أقذر السلوكيات لتحقيق أهدافه. اليهودى فى صبرا وشاتيلا هو اليوم الذى يسيطر على ذهن الرأى العام الأوربى. صحيح أن الدعاية العربية لم تعرف كيف تستخدم هذا التحول، ولكنه لم يعد من الممكن أن يعود، ولو فى الأمد القريب الرأى العام الغربى إلى نظرته التى عرفها نحو الإسرائيلى حتى عام 1973. حتى فى الولايات المتحدة، والتى تعلن عن التأييد المطلق لـ «إسرائيل» بدأت تصوغ لغتها باعتبارات المصلحة القومية، وليست بأخلاقيات التعامل اليهودى - مما لاشك فيه - أن

النتيجة تظل واحدة، وهى التأييد المضطرد للسياسة الإسرائيلية، ولكن يجب أن نعترف بأن الفارق جوهرى بحيث يتضمن شرخا فى حقيقة العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، فى حاجة إلى القائد الماهر الذى يعرف كيف يخترقه.

ولكن هل تظل القيادة العسكرية فى مواجهة هذه التطورات تقف موقفا سلبيا، أم أنها تسعى لإعادة التعامل مع هذه المتغيرات الجديدة؟ وما هى حدود هذا التعامل الجديد؟ الإعداد لانقلاب كامل. أم التوغل فى مراكز صنع القرار - أيضا - المدنى، أم الاكتفاء بالعمل فى صمت وهدوء للإعداد لبناء جديد للدولة فى حدود تعاملها مع جيش الدفاع استعداداً للمعركة القادمة؟

الأسئلة تتدافع ولكن لم تحن بعد لحظة الإجابة عليها.

على أن أخطر النتائج المرتبطة بحرب لبنان، وما فرضته وما أبرزته من تطورات هى تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية. سياسة إسرائيل الخارجية، حتى بداية الثمانينات كانت سياسة ناجحة. وقصة الحوار بين «مناحم بيجن» و«السادات» هى قمة هذا النجاح. فالرئيس «السادات» استطاع القائد الإسرائيلى أن يحيله إلى أرنب يرقص على وقع أقدامه. وذلك رغم موقف مصر التفاوضى الصلب فى تلك اللحظة. فهى منتصرة أو على الأقل نصف منتصرة فى حرب أكتوبر، والولايات المتحدة متلهفة على فتح قناة السويس، والعودة إلى المنطقة العربية بقواعد ثابتة تسمح لها بخلق عملية توازن مع إسرائيل، ومصر لم تسقط بعد فى مستنقع الأزمة الاقتصادية الطاحنة، فإذا نظرنا إلى الأداة الخارجية الإسرائيلية فى أواخر الثمانينات لهالنا الفارق، هذه الأداة لا تعرف كيف تتلاعب «بحسنى مبارك» رغم أن مصر فى وضع لاتحسد عليه: انتصارها فى أكتوبر قد تبخر وانتمى إلى التاريخ، علاقتها بالعرب واضحة صريحة من حيث المقاطعة.

أزمتها الاقتصادية الطاحنة لامثيل لها، واشنطن قد تخلت عن فكرة خلق قواعد عسكرية خارج إسرائيل، واكتفت باتفاق استراتيجى مع تل أبيب، الفريق المحيط بالرئيس «حسنى مبارك» لايملك أى قدرات قيادية حقيقية أو على الأقل هو لايمثل قدرة التماسك والتناسق، هذه الإدارة الإسرائيلية أيضا تقف أمام «جورباتشوف» مكتوفة الأيدى، رغم ما تتجه لها سياسته من إمكانيات غير محددة لم تعرفها فى أى مرحلة من تاريخها، على أن أخطر ما يعنينا هو أنها فقدت القدرة على التأثير الحقيقى على دول الجوار الجغرافى للمنطقة العربية، حرب الخليج أتاحت للدبلوماسية الإسرائيلية فرُصا لا حدود لها، لم تعرف كيف تحيلها إلى فعل حقيقى، تركيا لاتتردد فى أن تلقى بشباكها نحو العالم العربى بثبات بدأت بسوريا والعراق، وأعقبت بمصر دون أن تترك جانبا السعودية، الحبشة فتحت بابها على مصراعيه للنفوذ المصرى، كل هذا يفصح بوضوح عن أن النجاح الإسرائيلى قد

تقلص أو على الأقل لم يعد بسابق قوته التى عرفناها خلال الفترةالممتدة من حرب 1967 حتى حرب 1973 ثم من اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975 وحتى موت الرئيس «السادات».

فما هى حقيقة الأحداث؟ هل هذا تطور تلقائى تعبير عن طبيعة الجسد الإسرائيلى؟ أم أن هناك مُخططا يستتر خلف تلك الوقائع أم لا تستطيع العين المجردة أن تكتشفه، ولابد من الغوص فى أعماق متغيرات التطور، لاكتشاف معناه الحقيقى؟ وأين من هذه المؤسسة العسكرية؟

تحليل هذه النواحى (*) لايمكن أن يكون كاملا إلا إذا ربطنا التطور الداخلى فى المجتمع الإسرائيلى، بالإطار الدولى والإقليمى [1]، وهو أمر لم يَحِنْ بعد أن نتصدى له.

(*) هذه دراسة متأنية مخلصة من عالم (فقيه) بمنطقة الصراع العربى الإسرائيلى لم تستفد الأمة العربية منه.. بمقدار ما استفاد العدو!!

(1) هذا الجانب قد تعرض له بالتحليل اللواء أركان حرب دكتور فوزى محمد طايل أستاذ الاستراتيجية الشاملة بأكاديمية ناصر العسكرية (رحمه الله) فى كتابه كيف نفكّر استراتيجياً، مركز الإعلام العربى عام 1997.

obeikandl.com

المبحث الرابع

ميلاد المجتمع العربى الجماهيرى والتخطيط للتعامل مع المنطقة

* **من هو العدو الذى سوف ننازله؟**
* **من هو الخصم الحقيقى الذى ينبغى على إسرائيل أن تتعامل معه فى الحقبة القادمة.**
* **مبادئ التعامل الإسرائيلى مع المجتمع الجماهيرى:**
  - **صنع التضامن العربى ووسائله.**
  - **تخريب الجسد العربى ومشاكله.**
  - **أهمية الضفة والقطاع بالنسبة لأمن إسرائيل.**

حول هذه الموضوعات كتب حامد ربيع:

«فى مواجهة الضعف الإسرائيلى الذى قد يبدو غير واضح لأول وهلة، نلحظ ازدياد القوة العربية أو إن شئنا بعبارة أكثر دقة ميلاد قوة عربية لم تتبلور بعد، ولكن مظاهر وجودها قد أثبتت أنها فى طريقها للتبلور. السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال السبعينات ومنذ حرب الأيام الستة، أساسها تفريغ الجسد العربي [1] من جميع عناصر القوة فى أعقاب حرب أكتوبر، تبلورت تلك السياسة فى صورة واضحة، عناصر القوة كما أثبتتها الأحداث ثلاثة:

أولاً: الكمّ المصرى.

ثانياً: الاندفاع الأيديولوجى السورى.

ثالثاً: الثبات العراقى.

---

(1) من هنا نبعت ضرورة تصفية القوة العراقية من خلال أزمة الخليج وتمزيقها إلى دويلات.

obeikandl.com

فى مصر يوجد كم يرتبط به تقدم تكنولوجى وحضارى، يمثل أكثر من نصف القدرة العربية.

فى سوريا الإيمان والقناعة ذات التقاليد التاريخية بوحدة الصف العربى.

فى العراق هناك إسبرطة العربية [1]. استطاعت السياسة الخارجية أن تفرغ هذه القدرة وبتدرج لم تفهمه القيادة المسؤولة العربية، فهى أولا منعت هذه القدرات من التلاحم الذى بدا واضحا أنه فى بداية هذا الطريق، أثناء حرب أكتوبر، ثم أوقعت كلا من هذه القوى فى أحد المستنقعات. **أخرجت مصر من الصف العربى باتفاقية «كامب ديفيد»، ودفعت هذا المجتمع بوسائل خفية وغير واضحة إلى التوحل فى مشاكله الداخلية، وليس من قبيل المصادفة انتشار المخدرات فى هذا المجتمع. ثم هى شجعت النظام السورى على أن ينكفئ على نفسه، ويتوحل فى لبنان. وتركت لإيران أن تتولى إجهاض أى قوة أو قدرة عراقية. وهكذا وبهذا التوجه فرضت على كل قوة أن تعيش مشاكلها، ثم أكملت ذلك بعملية تخريب داخلية واسعة النطاق، ارتبطت بحرب نفسية لم يعرف العالم العربى حتى الآن كيف يواجهها.**

رغم ذلك، ورغم النجاح الذى سجله هذا التخطيط حتى الآن فإنه فى الأمد البعيد لن ينتظره سوى الفشل، والذى أفشل هذا المخطط حتى الآن بأن منعه من تحقيق أهدافه والذى سوف يفشله فى الأعوام القادمة هو: أولا وقبل كل شىء آخر قوة الجماهير، أو بعبارة أكثر دقة هو **ميلاد الأمة الجماهيرية.**

ثم لا نزال فى بداية المرحلة، ولكن هذا الميلاد واضح لاريب فيه، والغريب أنه بقدر أن القيادات العربية غير واعية بتلك الحقيقة، فإن القيادات العسكرية الإسرائيلية قد لمست ذلك وأعدت عدتها لمواجهته فى معركتها القادمة[2] ميدان للمعركة. مراحل للمعركة. سلاح للقتال. أسلوب لإدارة القتال.

والحديث ذو شجون.»

واصل الدكتور حامد ربيع تحليله بقوله:

«أحد العناصر الأساسية التى تشغل تفكير القيادة العسكرية الاستراتيجية الإسرائيلية.. هو ميلاد المجتمع الجماهيرى العربى. خلف هذا التفكير سؤال آخر أكثر

---

(1) إحدى المدن اليونانية فى مقابل أثينا.

(2) أى أن الحرب القادمة لن تتركّز فقط على القوات المسلحة فحسب، بل تستهدف أيضاً الجماهير مركز المقاومة الحقيقية على نمط ما حدث فى البوسنة والهرسك وكوسوفا ومن قبل على أرض فلسطين، وما حدث فى مدن قناة السويس بعد نكبة 1967.

خطورة يطرحه الفكر العسكرى بإلحاح وتكرار مَنْ هو العدو الذى سوف ننازله؟ من هو الخصم الحقيقى الذى يتعين على إسرائيل أن تتعامل معه فى الحقبة القادمة؟ لقد حدث تطور حقيقى فى المنطقة، ولم يعد عدو إسرائيل هو تلك النظم المتعفنة التى حملت راية الصراع، وجعلت منها مبررا لاستمرار جلوسها فى السلطة هذه النظم ورغم دعواها بالقومية وصراخها حول الوحدة العربية، تعرف القيادة الإسرائيلية كيف تتعامل معها. إن سياسة «كامب ديفيد» ليس لها تطبيق واحد، ورغم أن هذه الكلمة التصقت «بالسادات» وسياسة مصر عقب حرب أكتوبر، إلا أنها فى حقيقة الأمر هى سياسة «النظام العربى» فى المنطقة، ومنذ فترة سابقة على نفس اختفاء جمال عبد الناصر، ما هى هذه السياسة فى جوهرها؟ الحل السلمى من جانب، وفتح باب الاتصال على أساس تقديم التنازلات من جانب آخر.

السياسة الإقليمية بهذا المعنى وجدت لها العديد من التطبيقات. لها تطبيق سابق على حرب الأيام الستة، وآخر لاحق لحرب الأيام الستة، وقبل موت جمال عبد الناصر. التطبيقات غير العلنية عديدة، ذكر أحدها «شيمون بيريز» أثناء وجوده فى الرباط، لانريد ذكر أسماء حتى لا نخلق حساسيات، ولكن المهم أن هذا المفهوم هو الذى يسود النظام العربى. ولكن للمرة الأولى منذ حرب لبنان، بدأت تظهر قوة جديدة **وهى ثبات الطبقات المحكومة وتحولها إلى قدرة قتالية** [1]. **إنها لم تستطع بعد أن تتحول إلى مفهوم الأمة المحاربة، ولكنها تسير فى هذا الطريق بخطى حثيثة.** معالم هذا التطور واضحة: رجل الشارع فى مصر الذى أفسد عمليات تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، جعل الطبقة الحاكمة فى مصر تجرى وتلهث وراءه ساعية لرضائه، رغم الالتواءات التى تمارسها باسم الديموقراطية، ثم رجل المقاومة فى الشام الكبرى، فى سوريا وفى لبنان وبصفة خاصة فى الأرض المحتلة. لقد حمل سلاح الرفض، وجعل أساس حربه المميتة انتفاضة الحجارة.

إن هذه الانتفاضة ليست موجهة فقط إلى المحتل الإسرائيلى، بل إنها احتجاج موجه إلى جميع الحكومات العربية أيضا. على أن التطبيق الحقيقى الذى جعل القيادة الصهيونية تعيد حساباتها هو فى أرض العراق، حيث استطاع الجندى العراقى أن ينسى جميع الأخطاء ويتكتل خلف الإرادة المقاتلة فى صف واحد، استمر فى عملية الثبات خلال ثمانى سنوات، لم تستطع جميع الأسلحة المستخدمة أن تزحزحه عن موقفه ولو خطوة واحدة، الانتصار العراقى ليس فقط هو انتصار للجندى الذى لايعرف المزايدات، ولكنه

---

(1) كان بودنا أن توجه هذه المعارك ضد العدو الحقيقى، ولكن طاغية العراق آثر أن يعصى ربه، ويحشد أسلحة الدمار ضد إخوانه فى إيران، والكويت، غباء ... أم عماله؟؟ جماهير الأمة كيف تسمح لمثل هذا الطاغية أن يقودها إلى ما يغضب الله ويوقعهم فيما يهلك الأمة.

يعبر عن ميلاد الأمة الجديدة: الأمة المقاتلة:

المجتمع الجماهيرى العربى، الذى ولد خلال الأعوام الثمانية الماضية فى جميع أجزاء منطقة المشرق العربى، فى حاجة إلى دراسة على حدة، وإذا كانت الأنظمة العربية لم تقم حتى اليوم بهذه الدراسة، فإن الفكر العسكرى الصهيونى أخضع هذه الظاهرة لتحليل كامل، من منطلق اعتبارات الأمن القومى الإسرائيلى، والتى خلاصتها **أن حربه القادمة ليست مع نظم سوف تهوى من أول ضربة، وإنما مع شعوب كاملة تملك إرادة الرفض والمقاومة.**

هذا الواقع الجديد فى حاجة إلى تعامل من نوع جديد، فى هذا التعامل يجب أن نميز بين مرحلتين من مراحل التعامل: المرحلة السابقة على الحرب إذ يجب أن تخلق حالة الشلل فى الواقع الجديد، لتجهض هذا التطور، فى مرحلة الحرب لتستطيع أن تستأصل المجتمع الجماهيرى، وتحيله إلى حالة اليأس والاستسلام التى ميزت المجتمع العربى حتى سياسة «كامب ديفيد».

فلنقتصر مؤقتا على المرحلة الأولى: مرحلة التعامل السلمى والسابقة والمعدة للحرب القادمة.

مبادئ التعامل الإسرائيلى مع المجتمع العربى الجماهيرى:

نستطيع أن نحدد مبادئ هذا التعامل حول ستة عناصر أساسية:

أولاً: منع التضامن العربى من أن يحدث أى نوع من أنواع التقارب بين دول المشرق العربى.

ثانياً: إجراء عملية تخريب واسعة النطاق فى جميع أجزاء الجسد العربى.

ثالثاً: استخدام ورقة الإسلام السياسى كأداة للإرباك وخلق التناقضات.

رابعاً: تدعيم الترابط مع الولايات المتحدة وتحويله إلى تحالف استراتيجى.

خامساً: البحث عن حلفاء جدُد فى عملية المساندة الدولية.

سادساً: خلق التحالفات الإقليمية الضاغطة.

قد يبدو لأول وهلة أن العناصر الثلاثة الأخيرة محدودة العلاقة بحقيقة هذا التطور الجماهيرى، ولكن هذا غير صحيح. وسوف نرى فى موضع آخر مدى العلاقة الخفية بين هذه المبادئ وتطور منطقة الشرق العربى،نحو خلق الأمة المقاتلة [1]، وسنقتصر فى هذا الموضع على تحليل العناصر الأولى.

---

(1) رغم ضعف الأمة فإن العدو لا يستطيع أن ينازلها فى معركة حقيقية وجهاً لوجه، ولهذا فإنه يسعى إلى تفتيت وحدتها حتى يتمكن منها! كما أنه يخلق حالة من العداء بين الرعاة والرعية لتقوم الرعاة بضرب ظهور أبناء الأمة لمصلحة العدو.

على أننا قبل أن ننطلق فى تحليل هذه العناصر المختلفة، والتى أضحت تُكوّن البعد السياسى لمفهوم الأمن القومى الإسرائيلى.

علينا أن نتذكر مرة أخرى بإلحاح عنصراً ثابتا فى هذا الإدراك العام وهو (موضع الضفة الغربية) من مفهوم الأمن القومى ونكرر (الضفة الغربية) مع استبعاد قطاع غزة فى هذه اللحظة التى يتحدث فيها الجميع عن مخطط السلام، واحتمالات حل مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى. يجب أن نفهم بوضوح حقيقة الإدراك الإسرائيلى، وبصفة خاصة العسكرى، والذى سوف يتحكم فى صُنْع القرار. لقد سبق ورأينا المحلّلين الأجانب يعتبرون أن احتلال هذه المنطقة ليس ضرورة لحماية الأمن الإسرائيلى، وأنها مسألة عاطفية. ولكن على العكس من ذلك فإن جميع الكتابات الصهيونية، وبصفة خاصة فى الفكر العسكرى تؤكد على الفكرة المخالفة.

السيطرة الإسرائيلية والضفة الغربية

الأسباب التى تجعل من السيطرة الإسرائيلية على تلك المنطقة، أى (الضفة الغربية)[1] بغض النظر عن المسميات، وبحيث تستطيع الإرادة الصهيونية أن تتحكم فى جميع المجريات الأمنية، بل وبحيث تصل إلى حد رفض فكرة نزع المنطقة من السلاح، تنبع من متغيرات أساسية، وهى جميعها لاترتبط بالمفهوم الأيديولوجى المتعلق بـ «إسرائيل الكبرى» وغيره من الادعاءات التى تساق عادة بذلك الخصوص.

* **المتغير الأول**: إن هذه المنطقة ضرورية لكل ما له صفة بالإنذار المبكر لأى هجوم مفاجئ، وبصفة خاصة مع الأخذ فى الاعتبار:

أ – أن القوات الأردنية أضحت اليوم تملك قدرة هجومية لايجوز أن يُستهان بها، وبصفة خاصة والأردن يملك قدرة معينة على الدفاع الجوى، لم يكن يملكها فى أى مرحلة من تاريخه، وهى الذريعة الأساسية التى بررت منعه من المشاركة فى حرب عام 1973.

ب – احتمالات إجراء تحسن على شبكة الطرق التى تربط العراق بالأردن، والذى يجعل إمكانية وصول القوات المدرعة العراقية إلى الأردن للمشاركة فى هجوم مخترقاً منطقة الضفة فى أقل من أربعين[2] ساعة.

جـ – مع ملاحظة أنه فى مثل هذا الهجوم، وبصفة خاصة لو ارتبط بهجوم آخر من

---

(1) أمل من الزعماء والقادة وأجهزة الإعلام أن تتقى الله فى أمتنا، فالعدو الصهيونى لن ينسحب من الضفة أو القطاع، إنما يسعى لإعادة نشر قواته بحيث تُساعده السلطة الفلسطينية فى الحفاظ على أمنها، أما الانسحاب من الأراضى المحتلة فهذا وهمٌ يجب أن تتخلص منه الأمة.

(2) هذا من أخطر عناصر الضعف فى قاعدة الاحتلال الصهيونى.

الشمال عبر سوريا، فإن القوات الإسرائيلية التى سوف يتعين عليها مواجهة القوات الأردنية هى قوات الاحتياطى، التى هى فى حاجة بدورها إلى ثمانية وأربعين ساعة لأن تصير فاعلة، ومن ثم فإنها لن تستطيع التواجد الحقيقى قبل وصول المساندة العراقية. لذلك فإن التواجد الإسرائيلى فى الضفة لإجراء عملية رصد فى النقاط الاستراتيجية هى وحدها التى تسمح بالإنذار المبكر.

* **المتغير الثانى**: ويرتبط بالمعطيات الجغرافية التى تميز الضفة من حيث علاقتها بالمناطق الحيوية داخل إسرائيل:

أ – فالجزء الأوسط من إسرائيل والذى يضم حوالى 87٪ من مجموع السكان يمتد على منطقة يتراوح عرضها بما لايتجاوز 30 كيلو متراً، ممتدة بمحاذاة الضفة الغربية فى حالة الحرب، ضرب هذه المنطقة من الضفة الغربية مسألة تصير أمراً عادياً، سهل المنال وبصفة خاصة لو وُجد سلاح الصواريخ أرض – أرض بكثافة معينة.

ب – كذلك **فابتداء من هذه الضفة يمكن بخطوة سريعة تحقيق أخطر هدف استراتيجى يمكن أن يسعى إلى تحقيقه أعداء إسرائيل وهو شطر إسرائيل إلى نصفين**. بل إن هذا الهدف قد يكون فى ذاته سبباً فى إغراء حقيقى لأى قيادة عربية قوية مغامرة تتحكم فى تلك المنطقة.

* **المتغير الثالث**: وهو بدوره يرتبط بالطبيعة الطوبوغرافية لمنطقة الضفة. إن هذه المنطقة هى امتداد طبيعى للأرض الإسرائيلية، بحيث إنه لاتوجد أى حدود مادية حقيقية بينها وبين إسرائيل. بينما هى منفصلة جغرافيا عن الأردن، ولذلك فهى خنجر مصوب إلى إسرائيل سهل وغير مكلف، بينما الهجوم من الأردن نفسها أكثر صعوبة.

الضفة تسيطر على المناطق الساحلية القريبة فى إسرائيل، ولذلك فإن الخط الدفاعى الإسرائيلى على طول نهر الأردن يتطلب قوات أقل للدفاع، بينما فى الضفة يتطلب قوات أكبر وبالعكس، المهاجم من الأراضى الأردنية فى وضع أكثر سوءاً بدرجة كبيرة منه لو هاجم من الضفة. والخلاصة: **إن الضفة منطقة حيوية للهجوم من جانب الأردن وللدفاع من جانب إسرائيل.**

* **المتغير الرابع**: وهو يبرز فى صورة واضحة لو أدخلت فى المنطقة الصواريخ أرض – أرض، وبطبيعة الحال باتجاه إسرائيل وذلك مع الأخذ فى الاعتبار:

أ – أن إطلاق الصواريخ من الضفة أكثر خطورة على إسرائيل من إطلاق المدافع، وإذا كانت الأردن لا تملك حاليا صواريخ أرض – أرض فإن الاحتمال الأكثر توقعاً هو حصولها عليها خلال الأعوام القادمة، فضلا عن أن احتمال تقديمها من العراق أو مصر

أو سوريا احتمال قائم.

ب – أن قصر المسافة بين الضفة وإسرائيل سوف يسمح للأردن بتحقيق أكثر من هدف واحد:

أولا: الاكتفاء بالحصول على الصواريخ المتوسطة المدى بل والقصيرة المدى.

ثانيا: وهى سوف تكون صواريخ متحركة، الأمر الذى يَسهُل معه إدخالها الضفة وبسرعة من جانب، ومن جانب آخر لتنقلها، لإجراء عمليات الإخفاء المطلوبة بسرعة وبحيث يمكن تجنب خضوعها لعمليات استئصال من الجانب المعادى.

ثالثاً: وكذلك سوف يُمكنُها من رفع نسبة الدقة فى الإصابة وهو أمر معروف، أنه كلما كانت المسافة أقصر كلما كان احتمال الإصابة المحددة والمنضبطة أكثر.

رابعاً: كذلك يجب ألا ننسى أن استخدام هذه الصواريخ بتوقيت معين سوف يمكن من (إعاقة) إن لم يكن (منع) تجنيد القوات الاحتياطية الإسرائيلية.

جـ – ضيق المسافة بين أطراف المثلث الذى تتكدس فيه الحياة الصناعية والمدنية فى إسرائيل، ما بين تل أبيب والقدس وحيفا، سوف يجعل من هذه الصواريخ سلاحا فتاكا ضد إسرائيل بل أحد عناصر التهديد الحقيقى [1] لأمنها.

* **المتغير الخامس: فإن الضفة الغربية لو كانت منزوعة السلاح فإنها من الممكن أن تضع إسرائيل أمام خطر حقيقى**، بهجوم تستطيع القوات الأردنية أن تشنه عبر الضفة بمساندة القوات العراقية، ودون حاجة لأن ترابط به أى بالضفة أية قوات عسكرية أردنية وذلك بشرط أن يملك صواريخ أرض جو متنقلة، وبصفة خاصة لو رافق ذلك الهجوم من الجانب الأردنى هجوم آخر سورى.

ويتصور المخططون العسكريون الإسرائيليون ذلك الهجوم بأنه سوف يأخذ الشكل التالى:

أ – عملية إنزال بطريق الجو من جانب الأردن فى الضفة، لإغلاق المحاور الطويلة المتجهة من الغرب إلى الشرق.

ب – هجمات على المطارات الإسرائيلية لمنع الطائرات المقاتلة من الإقلاع.

جـ – استخدام الصواريخ أرض – أرض – على نطاق واسع بعد إدخالها فى الضفة لإرباك عملية تجميع قوات الاحتياطى الإسرائيلى.

د – تقدم الفرقتين الآليتين التى تملكهما الأردن فى المنحدرات الغربية.

(1) هل ننتبه إلى ما قاله حامد ربيع رحمه الله؟!.

هـ – تحرك القوات العراقية للانضمام إلى ساحة القتال.

و – استغلال العناصر المدنية العربية فى إسرائيل والضفة، لتشويش التحركات الإسرائيلية، وخلق اضطرابات فى القواعد الخلفية لإرباك حركات التنقل، بل والتجمع للقوى اليهودية. كل هذا لايمكن تحقيقه إلا من خلال الضفة، ولا يستطيع أن يمنع حدوثه إلا خضوع الضفة خضوعاً كاملاً للسيطرة الإسرائيلية، وبصفة خاصة لو وظفت فى تلك الحالة كما يحدث حالياً من توظيف المستوطنات على أنها قلاع متقدمة كخط هجوم أول وخط دفاع أخير لصالح إسرائيل.

حول هذه الناحية أى (موضع الضفة) فى المفهوم الإسرائيلى لنظرية الحرب ليس هناك موضع للخلاف ولعله يوضح ذلك مجموعة من الحقائق:

1 – إن الضفة سوف تظل فى الفكر العسكرى الإسرائيل وهى تخضع للسيطرة الإسرائيلية. إن مشروع ألون نفسه الذى كان قد طُرح فى لحظة معينة، وقيل: إن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت عليه، ولم يعد له موضع فى هذه النظرة الجديدة. الضفة بجميع أجزائها جزء لايتجزأ من أمن إسرائيل القومى[1] ويبدو ذلك واضحاً فى مشروع شارون للضفة والذى وضع ونشر فى عام 1980. الأول لم يعد مقبولاً ولنتذكر أنه قد تداولته الأقلام فى عام 1967، والثانى ورغم أنه بدوره كشف عنه فى عام 1982 إلا أنه أضحى لايعبر عن الفكر العسكرى الإسرائيلى.

2 – خلاصة الفكر العسكرى الإسرائيلى المعاصر، تتمركز حول مبدأين:

الأول: أن الضفة هى جدار أمنى.

والثانى: أن فكرة المناطق المنزوعة السلاح لا موضع لتطبيقها بالنسبة للضفة، ومن ثم يصير الطريق الطبيعى هو تفريغ تلك المنطقة من سكانها وإن حدث، فليكن بدفع ماتبقى من سكان الضفة نحو الأردن؛ حيث يتم خلق دولة جديدة. ولتكن فلسطينية تشمل الأردن.

3 – الحديث عن مشروع سلام [1] يضمن للضفة وأهل الضفة أية حقوق سياسية هو وهمٌ آن الأوان لأن تعرف الأنظمة العربية حقيقته المرة.

لن يحدث ذلك إلا إذا حدثت حرب هُزمت فيها إسرائيل هزيمة حقيقية. فهل نحن على وعى بذلك وبما يعنيه من مقدمات؟

الضفة يجب أن تخضع منذ الآن لعملية استئصال وتهويد، بحيث يصير حديثاً لا

---

(1) نأمل أن يُعلَن عبر أجهزة الإعلام «وهمٌ للبيع» عسى أن يدرك من يهرولون وراء أمريكا وأوربا أن الحديث عن انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع وَهْم ليس بعده وَهْم.

موضوع له، مجرد التشدق بفكرة تقرير المصير، ومن هذا المنطلق فقط تُطرح فكرة الانتخابات وعملية الاستفتاء، ولكن التفصيل فى هذه الناحية سابق لأوانه».

((منع التضامن العربى ووسائله:

أول المبادئ التى سبق وذكرناها بخصوص التعامل الإسرائيلى مع المجتمع الجماهيرى العربى الذى بدأت بعض ملامح تكامله تبدو واضحة فى الأفق، هو منع التضامن العربى من أن يُحدِث أى نوع من أنواع التقارب بين دول المشرق العربى.

– مفهوم تجزئة المنطقة، ومنع الإرادة العربية من التكامل والتماسك، ليست جديدة لا فى الفكر الصهيونى ولا فى الفكر الاستعمارى الغربى. وهى منطقية مع سياسة التدخل فى العالم العربى. إن الضعف الحقيقى فى هذا العالم هو ما يعانيه من فرقة حقيقية هذه الفرقة ليست مرتبطة فقط بعدم وضوح التصور لأهداف الحركة، بل إنها أكثر من ذلك بُعداً.

أولاً: فالفرقة أولا كانت دائما المنطلق الطبيعى والمنطقى لأى سياسة استعمارية أو أجنبية، تسعى للتعامل مع المجتمع السياسى «وتاريخيا قيل: فرق تسد». على أن هذا المبدأ الذى يستمد مصادره من السياسة: الأنجلو سكسونية، التى صاغته كقاعدة استراتيجية للتعامل مع الوطن العربى، يجد صدى عجيباً فى تاريخ ذلك الوطن. فالسياسة العربية ومنذ العصر العباسى، وقبل ذلك، كانت تقوم على أساس أن الحاكم يجب أن يمسك العصا من وسطها، بحيث يصير هو نفسه الحاكم والحكم فى وقت واحد بين القوى السياسية.

ثانياً: ثم جاء مبدأ «التسامح» وزاد من ترسيخ هذه الحقيقة، فالتسامح هو ميزة القوى تجعل الضعيف يشعر بكرم ذلك القوى، ولكن القوى عندما يَضْعُف يصير هذا التسامح هو دليل الضعف. التسامح الدينى ظل دائماً أحد خصائص الحضارة الإسلامية، حتى فى ظل الحكم العثمانى. وفقط عندما ضَعُفَت القوة المركزية، كان هذا المبدأ مصدراً للتفتت، إنه يعنى فَقْد الهيبة، ويعنى فى جوهره بحثاً عن مصدر آخر للحماية لم تعد الدولة المسيطرة قادرة على تقديمها، وهنا يبرز مفهوم الدولة الطائفية والولاء الطائفى.

ثالثاً: فى خلال النصف الأول من القرن الحالى، عُرِفَ هذا المفهوم باسم «بلقنة المنطقة» على أن الواقع أن هذه البلقنة لم تكن خطيرة، لأن الوطن العربى لم يكن يعبر عن حقيقته كقوة دولية، فهو:

أولاً: الدولة العربية لم تكن سوى فكرة، وهى:

ثانياً: تختلط بمفهوم الجامعة الإسلامية، وهى:

ثالثاً: تقتصر على الشرق العربى ودون مصر، وهى:

رابعاً: منطقة محدودة الأهمية، فهى لا تملك الثروات الطائلة وأهميتها الاستراتيجية محدودة.

خامساً: جاء الاستعمار الصهيونى وورث تقاليد السياسة «الأنجلو سكسونية» وطوعها بما يتفق مع مصالحها، وتطورت هذه المفاهيم مع الهزائم العربية المتتالية، ودون دخول فى التفاصيل نستطيع أن نلحظ مجموعة من الحقائق:

1 – إن إسرائيل فهمت بوضوح أن بقاءها مرهون باستئصال إرادة التحدى العربية. لم تكن القيادات الفكرية الصهيونية تتصور العداوة العنيفة المستمرة التى وُجهت بها فى المنطقة عقب الخمسينات ورغم الهزائم المتكررة.

2 – إن القوى الكبرى بدورها، لم تكن تدرك مدى أهمية المنطقة فى الصراعات الدولية المتتابعة والمتوقعة، وليس أدل على ذلك بالنسبة للاتحاد السوفييتى موقفه من الاعتراف بإسرائيل ثم الولايات المتحدة وموقفها من مشروع السد العالى.

3 – إن نفس الأنظمة العربية لم تكن تُدرك مدى التطور الحقيقى فى المجتمع العربى، وكيف أن هذا المجتمع لم يعد يقبل المفاهيم، ولا المدركات التى تقدمها قياداته من آن لآخر لتهدئة المشاعر والأحاسيس القومية.

ب – عقب حرب أكتوبر عام 1973 بدأت تبرز واضحة سياسة إسرائيلية جديدة، اكتملت مع وصول ليكود إلى السلطة أساسها متغيرات أربع:

أولاً: تفتيت المجتمع العربي.

ثانياً: جعل هذا التفتيت مقدمة لتجزئته فى كيانات هشة.

ثالثاً: تطويق المجتمع العربى وعزله عن محيطه الجغرافى.

رابعاً: التحكم فى هذا المجتمع بإرادة هيمنة إسرائيل.

العملية الأولى ساعدت عليها السياسة الأمريكية. المجتمع العربى فى مواجهة إسرائيل يملك ثلاث قوى: مصر بكثافتها وقدراتها، سوريا بإيمانها بالعروبة السياسية، والعراق بقدراته المادية.

وهكذا برزت أول عناصر المخطط الصهيونى: إغراق مصر فى وحل كامب ديفيد، وسحب سوريا فى مستنقع لبنان. وفرض على العراق مأساة حرب الخليج، التجزئة التى ارتبطت بهذه العملية، حيث راحت النظم كل منها يتهم الآخر هو فى حقيقة الأمر مقدمة لتفتيت المجتمع العربى وتحويله إلى كيانات هشة، حيث كل دولة تتحول إلى عدة

دويلات (*) وبحيث تنشغل هذه الدويلات بالخلافات المذهبية الطائفية والحدودية المحلية، وفى نفس الوقت تسير تل أبيب فى سياسة أساسها مد العلاقات مع دول المحيط الجغرافى: ففى آسيا العالم الإسلامى غير العربى أضحى متعاطفاً مع إسرائيل، وقد ابتعد تدريجيا عن تعاطفه التقليدى مع مصدر إيمانه وتعلقه العاطفى.

قصة الصراع بين بغداد وطهران لم تكتب بعد، ولكنها تعبير واضح عن فشل حقيقى لكلا العاصمتين، ونجاح أيضا حقيقى لتل أبيب. وسوف نعود لذلك فيما بعد.

التقارب التركى العراقى من جانب، والتركى المصرى من جانب آخر لايجوز أن يخدعنا.

أما عن الحبشة فحدث ولا حرج. إن إفريقيا السوداء التى كانت تعتبر مصر أمها الطبيعية، لم تعد تنظر إلى القاهرة إلا على أنها منافس حول مياه النيل. مما لاشك أنه فى هذا التطور استطاعت تل أبيب أن تستغل أخطاء الأنظمة العربية، من قصر نظر وأنانية، وعدم شعور بالمسؤولية. ولكن هذا كله لصالحها، وهو سوف يكون فى مقدمة لفرض الهيمنة الإسرائيلية (1).

هذا التخطيط ورغم نجاحه الظاهرى قد فشل، وكان فشله - سببه الحقيقى - المواطن العربى. رجل الشارع فى مصر، الذى لايزال بحسه ووعيه يعلم أن عدوه هو فقط الإسرائيلى، رجل المقاومة فى الشام الكبرى، الذى قَبِلَ التحدى سواء فى أرض لبنان، أو فى أرض فلسطين، بل وفى نفس سوريا ضد النظم القصيرة النظر. ثم الجندى العراقى الذى يحارب إيران وهو يُحب الإيرانى، وصارع القيادات المندفعة الهوجائية وهو يعلم أنه فى تلك الأرض - أرض إيران - سوف يجد فى يوم من الأيام صديقه الحقيقى الذى سوف يقوده إلى القدس. ورغم أن هذا الفشل غير واضح ولا يزال فى بدايته، إلا أن إسرائيل تعمل له كل حساب.

لقد تحول هذا المبدأ فى الإدراك الإسرائيلى إلى خطة للحركة، حدها الأدنى، هو: منع التضامن العربى من أن يحدث أى نوع من أنواع التقارب بين دول المشرق العربى. علينا أن نتذكر بهذا الخصوص، ورغم أننا سوف نعود لتفصيل ذلك فى موضع آخر، كيف أن مثل

(*) راجع جريدة عرب تايمز عددها 107 بتاريخ 20:11 ديسمبر 1992 ص 38.

(1) وذلك لتحقيق حلمها الأكبر من النيل للفرات، حسب ما جاء فى توراتهم المزورة والمحرفة وما جاء فيها نصاً [وعقد الرب مع إبرام عهداً لنسلك أعطى الأرض من نهر مصر إلى نهر الفرات] سفر التكوين 18/15؛ كتاب كيف نفكر استراتيجياً» اللواء أ.ح.د. فوزى محمد طايل، مركز الإعلام العربى طبعة عام 1998. أهداف إسرائيل التوسعية، محمود شيت خطاب، دار الاعتصام، القاهرة؛ كتاب «قراءة فى فكر علماء الاستراتيجية الكتاب الأول والثانى دار الوفاء بالمنصورة طبعة عام 1998.

هذا التصور يتفق ويتوافق مع المصادر الفكرية لفلسفة حزب حيروت، فلسفة ليكود تنطلق من مفاهيم جابوتنسكي، وأي محاولة لفهم حقيقة الإدراك الذي يسود القيادات السياسية الحالية في تل أبيب دون العودة إلى الزعيم الروحي الصهيوني هي فاشلة. أحد عناصر الفلسفة التي سيطرت على جابوتنسكي، والتي تلقفها عنه مناحم بيجن، ورسخها في تقاليد النخبة الحاكمة بما في ذلك القيادة العسكرية. إن منطقة الشرق الأوسط لا تمثل أي كيان متجانس ومن ثم، فإن التقارب بين أجزاء الوطن العربي بأي صورة كانت لاتتفق مع طبيعة المنطقة، ولا مع خصائصها. وإسرائيل لاتفعل سوى أن تعمق هذه الحقيقة وتقود المنطقة إلى واقعها الحقيقي. وإذا كان لايعني القيادة الصهيونية سوى فقط «منطقة المشرق العربي» فإنه يصير من الطبيعي أن تدفع شمال إفريقيا بطريقة غير مباشرة للترابط مع دول السوق المشتركة، أما ما يتبقى من الوطن العربي – أي ابتداء من مصر حتى العراق، ومن الشام حتى السودان – فإنها تخضعه لعمليات متعددة:

أولاً: حروب جانبية في العراق، في لبنان، وفي جنوب السودان (1).

ثانياً: تطويع القيادات: في لبنان، في سوريا، في مصر، في الأردن.

ثالثاً: ترسيب لمفاهيم اليسر والرفاهية – في منطقة الخليج في مصر.

رابعاً: الدفاع عن الوضع القائم – في اليمن.

من هذه العمليات تملك فلسفتها وأدواتها، ولكن الذي يعنينا أن نؤكد عليه مؤقتا أن خلف هذه العمليات هناك حالة خوف حقيقية، تسيطر على القيادات العسكرية المسؤولة من حدوث تضامن يرتفع إلى مستوى التكتل الإرادي من جانب الشعب العربي في حرب طاحنة ضد الوجود الصهيوني. وهي تعلم جيداً بروز مجموعة من الحقائق تدرك أنها لن تستطيع التعامل معها في المدى البعيد.

1 – تضخم السلاح العربي. التفوق الذي ميز إسرائيل حتى الأمس القريب، والذي لا يزال قائما، هو صحيح بالنسبة لكل دولة عربية على حدة؛ ولكن لو تجمعت الدول العربية. وفقط (دول المواجهة) ونظمت عملية التعامل من منطلق مبدأ توزيع الأدوار والتحرك خطوة خطوة نحو الجسد الإسرائيلي لقضى على إسرائيل. إن التفوق الكمي بالنسبة لإسرائيل في هذه اللحظة لم يعد يتجاوز 1 : 6 لصالح الجانب العربي. كذلك فإن التفوق النوعي قد دخل في مساراته التي لايجوز الاستهانة بها. ورغم أن هذا الموضوع سنعود له فيما بعد، إلا أنه

---

(1) نحن الآن في عام 1998 والحرب مشتعلة على حدود السودان مع إريتريا والحبشة وأوغندا التي تعاون الصليبي الخائن لوطنه قرنق بدعم من القوى الاستعمارية والصهيونية لتمزيق السودان. وأمريكا بدعم من انجلترا وألمانيا قد أعدت العدة لضرب وتمزيق العراق، ولم يكفهم ما فعلوه عام 1991م.

من العلم به من جانب الخبراء العسكريين أن كل دولة من الدول المحيطة بإسرائيل قد تفوقت في بُعد معين من الناحية النوعية. فسوريا في سلاح المدفعية، والعراق في الإدارة العسكرية، ومصر والعراق في النواحي الجوية والصاروخية، وسوريا ولبنان في قتال المرتفعات الجبلية، ومصر وسوريا في حرب الضفادع، بل حتى السعودية يتوقع لها تفوق معين في خلال عدة أعوام في نوع معين من الصواريخ (1).

2 – كذلك التقدم الواضح في الكفاءة القتالية للجندي العربي – وبصفة خاصة – بسبب استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، كنتيجة لتجنيد الخبرات الجامعية، ونسبتها الضخمة في الجيش العامل، برز ذلك واضحاً في حرب أكتوبر، وهو اليوم يزداد وضوحاً بسبب التدهور الواضح في الكفاءة للجندي الإسرائيلي عقب خبرة حرب لبنان، ونحن لا نزال في بداية الطريق.

3 – كذلك فإن هناك تطوراً خفيا في القيادات العربية التي بدأت تفهم بوضوح أن بقاءها في السلطة أضحى معلقاً على قدرتها على التفاهم مع هذا المجتمع الجماهيري، الذي بدوره قد تغير بوضوح لأسباب ثلاثة: ثقته في قياداته، وعدم احترامه لها من جانب. ومن جانب التقدم الديموقراطي الذي سمح وحده ليس فقط بنشر المفاهيم التقدمية، بل والقدرة على تقييم الماضي وأخطائه ثم من جانب أخير، الشعور الواضح بمخاطر الحقبة القادمة وما تعنيه من أخطار على مستقبل الشعب العامل. القيادات الحالية بدأت في إجراء عملية تغيير واسعة النطاق، ويبرز ذلك بشكل خاص في الاهتمام بالتخصص العلمي، في نطاق العمل القيادي، ثم الجدية في التعامل مع المشاكل فضلا عن احتواء مشاعر المواطن العادي، الذي أضحى يُحسب له كل حساب، ولكن كل هذه عمليات ترقيع **والقيادة الإسرائيلية تعرف جيدا أن مستقبلها أضحى متوقفا على ظهور زعيم واحد قادر على أن يكتل هذا المجتمع العربي في إرادة واحدة قادرة على التحدي، ورفع راية العصيان والمخاطرة بكل شيء في سبيل استئصال إسرائيل من المنطقة.**

* وهو ما يجعل الفكر الإسرائيلي يرتعد من مجرد التلويح به.

* فمتى يبرز الرجل القادر على أن يخطو هذه الخطوة؟

* سؤال يخرج بنا عن نطاق هذا التحليل.»

((تخريب الجسد العربي ومسالكه:

أحد الأساليب الحاسمة في مواجهة هذا التطور المحتمل، هو: القيام بعملية تخريب في الجسد العربي.

(1) إن الأحداث التي وقعت اعتباراً من أزمة الخليج وغزو الكويت تؤكد أن العدو استفاد من كتابات علماء الأمة أمثال حامد ربيع وفوزي طايل، فراحوا يخططون لإجهاض قوة الأمة العربية.

لقد سبق وأبرزنا المخاطر العنيفة المترتبة على ذلك في المستقبل القريب، والتى بدأنا نلمسها بوضوح منذ عدة أعوام، الصحافة اليومية تنقل إلينا في بعض الأحيان الكثير من المعلومات التى قد تبدو غير قابلة للتصديق، وأنها تتضمن نوعاً من المبالغة أو الإثارة على أن المتتبع للفقه النفسى والسياسى يلمس مدى صحة هذه المعلومات. إن الذى يجب أن نعلمه، هو أن مسألة إضعاف الجسد العربي وتفريغه من كل عناصر القوة هى مسألة حياة أو موت، والاهتمام بذلك ليس بالجديد. ففى المؤلف الضخم الذى كتبه فى نهاية حياته «ابن جوريون» كانت وصيته للقيادات الإسرائيلية: أن اهتموا أساسا بالخطر الجاثم على حدود إسرائيل الغربية، ويقصد بذلك مصر. بل هو يقول بصراحة: مصر التى سوف تصير ثمانين مليوناً فى نهاية القرن.

الأدوات والأساليب بذلك الخصوص لا تعدو واحداً من اثنين أو كلاهما: تحويل مصر إلى مزرعة لإنتاج القمح، وتصدير العاهرات، الأولى اقتصادية بنزع القدرة الصناعية، والثانية أخلاقية بتسميم العقل وإعادة تشكيل نظام القيم.

إضعاف الجسد العربى مسلكه الأساسى هو عملية التخريب، والتخريب منطلقاته عديدة، فلنتذكر بعضها مؤقتاً:

أولاً: عملية التسلل إلى العقل العربى واستغلال هذا التسلل فى عمليات التخريب فضحناها منذ عدة أعوام (*). وقد آن الأوان لأن نراها عن قرب.

الهدف الأساسى من عملية التخريب، هو خلق حالة التيبس فى المجتمع العربى، وبصفة خاصة فى مصر، وما يحدث فى مصر يمكن أن يحدث فى أى مجتمع عربى، التيبس وسيلة واضحة: القضاء على جميع عناصر التغيير فى المجتمع، بحيث يتحول المجتمع إلى جثة هامدة. ما هى عناصر التغيير؟ هى العقول من جانب، والشباب من جانب آخر.

التخريب المعنوى: يتجه إلى العقول، سواء بجذبها إلى الخارج، أو بتحويلها إلى عناصر مغتربة فى الداخل، أو بتوظيفها ضد مصلحة وطنها الحقيقية، وذلك دون الحديث عن خلق التحلل فى ذاتيتها النفسية، والواقع أن احتواء العقل المصرى (*) ليس إلا نموذجاً للتخريب المنظم بأساليب علمية لم تستطع بعد القيادات المسؤولة أن تواجهه.

ثانياً: أما عن الشباب فأساليبه أخرى. عملية نشر المخدرات فى مصر، لم تعد قصة تروى من قبيل القيل والقال، بل إن الأدلة على أنها بتنظيم حقيقى من جانب المخابرات

(*) راجع مقالات الدكتور حامد عبد الله ربيع، والتى نشرت فى الأهرام الاقتصادى الأعداد من رقم 734 وحتى رقم 739 تحت هذا العنوان (احتواء العقل المصرى)، والتى نشرت تحت عنوان: «قراءة فى فكر علماء الاستراتيجية» الكتاب الرابع.

الإسرائيلية لم تعد موضع مناقشة. وهناك من يتحدث عن أدلة بخصوص نشر مرض الإيدز، بل مخططاً أشرفت عليه المنظمات الأمنية الإسرائيلية، تم تنفيذه فى مصر، عقب أن نُفّذ جزئيا فى لبنان، وكشفت عنه المنظمات المسؤولة فى لحظة معينة. لا يجوز لنا أن **نستهين بعملية التخريب، أو أن نتصور أنها عملية محدودة، من حيث آثارها فى المدى القصير.**

إن المجتمع العربى يعيش عملية تخريب حقيقية منذ أكثر من عشر سنوات، استطاعت أن تحيله نفسيا إلى العديد من المجتمعات، حيث كل منها مستقل عن الآخر، إن لم يكن يناصبه العداء.

أ – الفُرقة الحقيقية تسيطر على العلاقات بين مختلف الشعوب العربية؛ بحيث إن التضامن بين أبناء الأمة العربية قد اختفى، وترسبت العداوة بين هذه الشعوب، وارتفع معها مفهوم الولاء الشعوبى ليختفى كل ما له صلة بالولاء القومى. يعترف المحللون الأجانب بأن مجتمعا كالسورى لم يكن فى أى مرحلة من تاريخه منطويا على نفسه، فاقداً لكل ما يمكن أن ينطوى تحت مدلول القومية العربية، كما يلمسه اليوم، أىُ زائر لأرض العروبة التاريخية.

ب – الفُرقة فى داخل الشعب الواحد، بين أطراف الطوائف المختلفة، ونموذجها الواضح ما يحدث اليوم فى لبنان، والذى تتوالى وقائعه أمام أعيننا، وجميع القيادات عاجزة عن أن توقف سيل الدم المنهار. هذا الذى يحدث فى لبنان، امتد فى لحظة معينة إلى مصر؛ بل وكذلك إلى العراق. **عمق المأساة يبرز فى صورة واضحة عندما نتذكر أن القيادات المحلية هى التى تتولى تنفيذ المخطط وفى كثير من الأحيان بلا وعى ولا تدبر.**

جـ – كذلك فإن الفرقة حدثت بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة؛ حيث سيطرت على الأولى عدم الثقة، وعلى الثانية عدم الاحترام. لم تكن فى تاريخ المنطقة الطبقات الحاكمة أكثر استهتارا فى أى مرحلة من مراحلها كما هى اليوم. ولعل نموذجاً واضحا تتوالى فصوله أمام أعيننا فى مصر التى تزعم أنها دولة التقاليد. منذ متى كان حكم أعلى سلطة قضائية تتطاول عليه شخصيات هزيلة(*) تعلم جيدا أنها ليس لها موضع إلا فى مزبلة التاريخ؟

(*) راجع الجرائد والمجلات التى نشرت قضية حامد نصر أبو زيد، يعطيك الدليل كاملاً على صدق كلام الأستاذ الدكتور رحمه الله تعالى، فى كيفية الاعتراض على حكم المحكمة التى قضت بالتفريق بين حامد نصر أبو زيد وزوجه؛ حيث قضت المحكمة بردته لتطاوله على الله عز وجل وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كتابه سبحانه وتعالى. وبعد أن أظهرت المحكمة حيثيات الحكم بأنه (مرتد) قامت القيامة ولم تقعد حتى الآن، ثم هرب نصر أبو زيد خارج البلاد.

عدم الاحترام من جانب الطبقات المحكومة فى الدول الصلبة الثابتة ليست له سوى نتيجة واحدة: فقد الهيبة، والسلطة ليست فقط حقوق وقدرة، بل إنها أيضاً احترام وثقة. وهذا ما حدث فى أغلب أجزاء الوطن العربى وما نراه واضحا فى مصر. إن علاقة التماسك التى تميز أى مجتمع سياسى، وبصفة خاصة فى لحظات الخطر، اختفت كليا وحلّت موضعها ظاهرة تناقض المصالح، والشعور بأن المجتمع من حيث الواقع تفصله طوابق نفسية يستحيل اجتيازها (1).

د - هذه الفُرقة كذلك حدثت بين الطبقة المثقفة (2) والطبقات الأخرى. وهى ظاهرة واضحة فى بعض المجتمعات ذات التقاليد الثابتة، كالمجتمع المصرى المثقف الحقيقى يقف من سائر أجزاء المجتمع حاكماً ومحكوماً فى حالة اغتراب حقيقى.

هذه العمليات النفسية المتنوعة - وبغض النظر عن تفاصيلها - لابد وأن تقود إلى عملية تخريب فى الجسد، فإذا بكل قوة فى طريق مستقل، حيث تسوده أهداف مختلفة ومصالح متناقضة، بل وفى بعض الأحيان نُظُم للقيم متميزة ومتعارضة. وهذه هى قمة التخريب. **مفهوم الحرب القادمة لايزال يسود الفقه السياسى الإسرائيلى، ولكنها لم تعد حربا نائمة بمعنى اليقظة والاستعداد الدائم، بل وكذلك فى الجانب إلى التخريب المستمر.**

المحور الحقيقى لهذا التخطيط هو: الخوف من الإمكانيات العربية - لو قدر لها التنظيم من جانب - والترابط الأيديولوجى من جانب آخر. وهى ليست إمكانيات بمعنى فقط قدرة الجسد على التحدى، بل بمعنى قدرة الأمة المقاتلة على أن تتصدى للسرطان الإسرائيلى تضع حدا لوجوده بالاستئصال (3) الكامل له من المنطقة.

على أن البراعة الإسرائيلية تظهر فى استخدام الإسلام كأداة فاعلة فى خلق الفرقة، وتدعيم الارتباك المحلى بين القوى التى يتكون منها هذا الشعب المقاتل، الذى قد أصبحت ملامحه محددة تبدو ظاهرة للعيان.

---

(1) إلا إذا طبقت الشريعة الإسلامية، وحُكِمَ بكتاب الله سبحانه، فإن الفوارق الطبقية ستنتهى تماماً، ويكون هذا المجتمع مجتمعاً نموذجياً كما كان فى عهد الرعيل الأول.

(2) لقد أصبح المثقف الذى ينسب إلى الإسلام هو الذى يكون فى حالة اغتراب حقيقى.. وهذا الذى يعنيه الكاتب رحمه الله.. والله أعلم.

(3) وهذا لايتحقق إلا بإحياء فريضة الجهاد قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[التوبة: 36]، وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: 21].